الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العنوان:

# القطاعات الرقمية ودورها في زيادة فرص التنوع الاقتصادي

## دراسة حالة- المملكة العربية السعودية-

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي ومالي

من إعداد الطالبة:

- لعور سطايحي ايمان

إشراف الأستاذ:

- بوشنقير فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| أوضايفية حدة | أستاذ التعليم العالي | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| بوشنقير فتيحة | أستاذ مساعد قسم أ | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مشرفا |
| بوعفار أمال | أستاذ مساعد قسم أ | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مناقشا |

السنة الجامعية 2025/ 2026


بسم الله الرحمن الرحيم
ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير

# الشكر والعرفان

بسم خالقي ومسير أموري وعصمت أمري، له كل الحمد والامتنان فالحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختم

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة، فها هي ثمار علمنا قد أُبتت وحان قطافها

أن أتقدم بأسمى عبارات والامتنان للأستاذة المشرفة "بوشنقير فتيحة" وأن أسأل الله أن يجزيها عنا خير الجزاء لتكرمها بنصائحها وتوجيهاتها حتى إتمام هذه الدراسة.

كما لا يفوتنا أن أتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها .

وكذا أتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، وإلى كل موظفي الإدارة وجزاهم الله كل خير

# الاهداء

إلى نفسي التي مشت بثبات في دروب لم تكن سهلة، التي ملك الروح التي بعثرت لكنها نهضت وحملت في قلبها يقينا بأن معية الله تكفي، أهديك هذا الإنجاز، فكنت الأولى في مسيرة الصبر والمثابرة

إلى روح أبي الزكية الطاهرة، أمي العزيزة أطال الله عمرها

إلى زوجي رفيق دربي وعائلته الكريمة كل باسمه

إلى جميع أولادي إبراهيم، آلاء بشرى وأريج

إلى إخوتي الكريمين طارق ورمزي وأخي رسام الذي أنار الله قبره وأبناءه مرام، ميلينا ومالك

إلى كل من كان له فضل علي، على كل صديق أو صديقة قدم لي يد العون

شكرا لكم جميعا فأنتم جزء من هذا النجاح.

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاعات الرقمية في تعزيز التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، من خلال تحليل مساهمة الاقتصاد الرقمي في تطوير القطاعات الاقتصادية، دعم الابتكار، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. وقد ركزت الدراسة على تجربة المملكة في إطار رؤية 2030، التي تسعى إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا عبر تطوير البنية التحتية الرقمية، تشجيع الاستثمار، ودعم نمو القطاعات غير النفطية.

توصلت الدراسة إلى أن القطاعات الرقمية أصبحت أداة استراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال تحسين كفاءة القطاعات التقليدية، تطوير الخدمات الرقمية، تعزيز ريادة الأعمال، وخلق فرص استثمارية ووظيفية جديدة. كما ساهم التحول الرقمي في رفع تنافسية الاقتصاد السعودي ودعم مسار التنمية المستدامة، رغم وجود بعض التحديات المرتبطة بتطوير المهارات الرقمية، الأمن السيبراني، وضمان شمول جميع الفئات في الاستفادة من التقنيات الحديثة.

**الكلمات المفتاحية**: القطاعات الرقمية، الاقتصاد الرقمي، التنوع الاقتصادي، التحول الرقمي، رؤية السعودية 2030، الابتكار، التنمية المستدامة.

**Abstract**

This study aims to highlight the role of digital sectors in enhancing economic diversification in the Kingdom of Saudi Arabia by analyzing the contribution of the digital economy to the development of economic sectors, supporting innovation, and reducing dependence on oil as the main source of income. The study focuses on the Saudi experience within the framework of **Vision 2030**, which seeks to build a knowledge- and technology-based economy through the development of digital infrastructure, encouraging investment, and supporting the growth of non-oil sectors.

The study concluded that digital sectors have become a strategic tool for achieving economic diversification by improving the efficiency of traditional sectors, developing digital services, promoting entrepreneurship, and creating new investment and employment opportunities. Digital transformation has also contributed to enhancing the competitiveness of the Saudi economy and supporting sustainable development, despite the existence of some challenges related to developing digital skills, cybersecurity, and ensuring the inclusion of all groups in benefiting from modern technologies.

**Keywords:** Digital sectors, Digital economy, Economic diversification, Digital transformation, Saudi Vision 2030, Innovation, Sustainable development.



# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **الشكر والعرفان** | / |
| **الاهداء** | / |
| **ملخص الدراسة** | / |
| **فهرس المحتويات** | / |
| **قائمة الجداول** | / |
| **قائمة الأشكال** | / |
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للقطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي** | |
| **تمهيد** | 4 |
| **المبحث الأول: ماهية القطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي** | 5 |
| **المطلب الأول: مفهوم القطاعات الرقمية ونشأتها** | 5 |
| الفرع الأول: مفهوم القطاعات الرقمية | 6 |
| الفرع الثاني: نشأة القطاعات الرقمية | 7 |
| الفرع الثالث: مكونات وخصائص القطاعات الرقمية | 8 |
| **المطلب الثاني: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهمية** | 11 |
| الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي | 12 |
| الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي | 14 |
| الفرع الثالث: مؤشرات وتحديات تحقيق التنوع الاقتصادي | 15 |
| **المبحث الثاني: دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي** | 18 |
| **المطلب الأول: مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنوع الاقتصادي** | 18 |
| الفرع الأول: دور الاقتصاد الرقمي في تطوير القطاعات الاقتصادية | 18 |
| الفرع الثاني: دور الاقتصاد الرقمي في دعم الابتكار | 19 |
| **المطلب الثاني: متطلبات وتحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي** | 20 |
| الفرع الأول: متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي (البنية التحتية، الإطار القانوني، الموارد البشرية) | 20 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنوع الاقتصادي | 21 |
| **المبحث الثالث: الدراسات السابقة** | 24 |
| **المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية** | 24 |
| **المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية** | 27 |
| **المطلب الثالث: القيمة المضافة من الدراسة** | 29 |
| **خلاصة الفصل** | 31 |
| **الفصل الثاني: دراسة حالة المملكة العربية السعودية** | |
| **تمهيد** | 33 |
| **المبحث الأول: الاطار العام للتنوع الاقتصادي القائم على الرقمنة في المملكة العربية السعودية** | 34 |
| **المطلب الأول: الاطار العام للتحول الرقمي في المملكة العربية السعودية** | 34 |
| الفرع الأول: نشأة وتطور التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية | 35 |
| الفرع الثاني: ركائز التحول الرقمي ودور البنية التحتية | 36 |
| الفرع الثالث: المؤسسات والبرامج الداعمة للاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية | 38 |
| **المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي** | 40 |
| الفرع الأول: استراتيجية التنوع الاقتصادي في السعودية | 40 |
| الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد السعودي في ظل الرقمنة | 46 |
| الفرع الثالث: سياسات التنوع الاقتصادي القائمة على القطاعات الرقمية | 48 |
| **المبحث الثاني: دور القطاعات الرقمية في تحقيق التنوع الاقتصـــادي في المملكة العربية السعودية** | 51 |
| **المطلب الأول: مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي** | 51 |
| الفرع الأول: نسبة مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي | 52 |
| الفرع الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي المرتبط بالاقتصاد الرقمي | 54 |
| **المطلب الثاني: دور القطاعات الرقمية في التجارة الخارجية** | 55 |
| الفرع الأول: أثر الرقمنة على الصادرات (الخدمات الرقمية، التجارة الإلكترونية) | 56 |
| الفرع الثاني: أثر الرقمنة على الواردات والتكامل الاقتصادي | 60 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث: دور القطاعات الرقمية في الاستثمار والتنمية الاقتصادية** | 62 |
| الفرع الأول: مساهمة الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار (خاصة الأجنبي) | 62 |
| الفرع الثاني: دور القطاعات الرقمية في تراكم رأس المال ودعم التنمية | 63 |
| **خلاصة الفصل** | 66 |
| **خاتمة** | 69 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 73 |

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | استراتيجية التنويع الناتج المحلي | 41 |
| 02 | استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية | 43 |
| 03 | استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية | 44 |
| 04 | استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي | 45 |
| 05 | تطور حجم التجارة الإلكترونية في السعودية | 49 |
| 06 | تطور صادرات الخدمات الرقمية والاتصالات في السعودية (بمليار دولار) | 56 |
| 07 | مؤشرات نمو التجارة الالكترونية وحجم المبيعات عبر الحدود (بمليار ريال سعودي) | 58 |
| 08 | مؤشرات رقمنة الواردات في المملكة العربية السعودية (2023-2025) | 60 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مفهوم التنوع الاقتصادي | 13 |
| 02 | رسم بياني يبين استراتيجية التنويع الناتج المحلي | 42 |
| 03 | رسم بياني يبني استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية | 43 |
| 04 | رسم بياني يبني استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي | 45 |
| 05 | رسم بياني يبني استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي | 49 |
| 06 | رسم بياني يبين تطور صادرات الخدمات الرقمية والاتصالات في السعودية (بمليار دولار) | 57 |
| 07 | رسم بياني يبين مؤشرات نمو التجارة الالكترونية وحجم المبيعات عبر الحدود (بمليار ريال سعودي) | 58 |


مـــقدمـــة

## توطئة

يشهد الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة بفعل التطورات التقنية المتسارعة، حيث أصبحت القطاعات الرقمية محوراً أساسياً لإعادة تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية. هذه القطاعات لم تعد مجرد أدوات مساندة للأنشطة التقليدية، بل تحولت إلى محركات رئيسية للنمو، ووسيلة فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة، خاصة في الدول التي تعتمد تاريخياً على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل القومي. إن الرقمنة بما تحمله من ابتكارات في مجالات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، تمثل اليوم رافعة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

في هذا الإطار، تبرز المملكة العربية السعودية كحالة دراسية بالغة الأهمية، إذ تسعى من خلال رؤية السعودية 2030 إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، بعيداً عن الاعتماد الأحادي على النفط. وقد وضعت المملكة خططاً طموحة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الناشئة، إلى جانب دعم ريادة الأعمال الرقمية وتمكين الكفاءات الوطنية. هذه الجهود أسهمت في خلق بيئة اقتصادية جديدة تتسم بالمرونة والتنوع، وتفتح المجال أمام القطاعات غير النفطية لتكون محركاً أساسياً للنمو المستدام.

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تحليل الدور الذي تلعبه القطاعات الرقمية في تعزيز التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، من خلال دراسة حالة معمقة تستعرض السياسات والمبادرات والنتائج المحققة حتى الآن. كما يهدف إلى إبراز التحديات التي تواجه هذا التحول، مثل الحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية، وضمان الأمن السيبراني، وتوسيع نطاق الشمول الرقمي، إضافة إلى الفرص التي يمكن استثمارها لتعزيز مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي الرقمي. إن تناول هذه القضية يكتسب بعداً أكاديمياً وعلمياً مهماً، إذ يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، ويقدم نموذجاً يمكن الاستفادة منه في تجارب الدول الأخرى الساعية إلى تحقيق تنوع اقتصادي قائم على الابتكار والمعرفة.

من الناحية النظرية، يرتبط الاقتصاد الرقمي بمفاهيم متعددة مثل الاقتصاد المعرفي، الابتكار التكنولوجي، والتحول المؤسسي، وهو ما يجعل دراسة التجربة السعودية ذات قيمة مضاعفة، إذ تجمع بين الأبعاد النظرية والتطبيق العملي في سياق وطني يسعى إلى تحقيق تحول شامل. كما أن هذه التجربة تقدم

مثالاً على كيفية توظيف الرقمنة كأداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، وتحقيق التوازن بين القطاعات التقليدية والحديثة، بما يضمن استقرار الاقتصاد وازدهاره في مواجهة التحديات العالمية المتسارعة.

وبذلك، تشكل هذه الدراسة محاولة لفهم العلاقة بين الرقمنة والتنوع الاقتصادي، وإبراز كيف يمكن للقطاعات الرقمية أن تتحول إلى رافعة استراتيجية تدعم التنوع الاقتصادي.

يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف تساهم القطاعات الرقمية في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ؟**

والتي منها تتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم الاقتصاد الرقمي في رفع القطاعات الرقمية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية؟
- كيف يسهم التحول الرقمي في تعزيز التجارة الالكترونية والخدمات الرقمية في المملكة العربية السعودية؟
- كيف يساهم الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

**الفرضيات**

**الفرضية الرئيسية**

- توجد علاقة ايجابية بين تطور العلاقات الرقمية وتعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**الفرضيات الفرعية**

- تؤدي زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي الى رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
- يسهم التحول الرقمي في تعزيز التجارة الالكترونية والخدمات الرقمية في المملكة العربية السعودية.
- يساهم الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

**أسباب اختيار الموضوع**

- حداثة موضوع الرقمنة وارتباطه بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية .
- الاهتمام المتزايد بدور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- أهمية دراسة العلاقة بين القطاعات الرقمية وتحقيق التنوع الاقتصادي .
- الرغبة في التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية .
- أهمية تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التحول الرقمي وتنويع الاقتصاد .
- ارتباط الموضوع بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد المعرفة والابتكار .
- إبراز دور القطاعات الرقمية في دعم نمو القطاعات غير النفطية .
- التعرف على أثر التقنيات الحديثة في خلق فرص استثمارية واقتصادية جديدة .
- المساهمة في إثراء الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتنويع الاقتصادي .
- توفر أهمية تطبيقية للموضوع بالنسبة لصناع القرار والباحثين في المجال الاقتصادي.

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز كيف تساهم القطاعات الرقمية في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال توضيح العلاقة بين التحول الرقمي وتحقيق التنوع الاقتصادي والاحاطة بواقع القطاعات الرقمية في المملكة العربية السعودية وتقييم دورها في دعم القطاعات غير النفطية

**أهمية الدراسة**

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

- حداثة الموضوع وارتباطه بالتحولات الاقتصادية العالمية الحديثة .
- أهمية الرقمنة باعتبارها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي والابتكار .
- دور القطاعات الرقمية في الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا .
- مساهمة الرقمنة في تطوير القطاعات الاقتصادية ورفع كفاءتها .
- أهمية التنوع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد .
- دور التنوع الاقتصادي في تعزيز الاستقرار والنمو المستدام .
- مساهمة القطاعات الرقمية في دعم نمو القطاعات غير النفطية .

- أهمية التكنولوجيا في خلق فرص استثمارية ووظيفية جديدة .
- تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات والتغيرات العالمية .
- أهمية دراسة التجربة السعودية في مجال التحول الرقمي والتنويع الاقتصادي .
- القيمة العلمية للموضوع في دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية الحديثة.
- **حدود الدراسة**
- **الحدود المكانية**: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في المملكة العربية السعودية
- **الحدود الزمانية**: وتمثلت في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025.

**منهج الدراسة**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث استخدم المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالقطاعات الرقمية و التنوع الاقتصادي، بينما استخدم المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وأثرها في تعزيز التنوع الاقتصادي، مع الاعتماد على منهج دراسة الحالة لتحليل تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التحول الرقمي و أثره على التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2021 2025، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المستمدة على التقارير و الاحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتقارير رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

**صعوبات الدراسة**

واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها :

-قلة المراجع نظرا لحداثة الموضوع

-عدم توفر الاحصائيات لكل السنوات مما أثر على نتائج النهائية للدراسة

**هيكل الدراسة**

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول الإطار النظري للقطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان ماهية القطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي أما الثاني بعنوان دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي

والثالث تناولنا فيه الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان دراسة حالة المملكة العربية السعودية والذي قسم بدوره إلى ثلا مباحث الأول عنون بالاطار العام للتنوع الاقتصادي القائم على الرقمنة في المملكة العربية السعودية، أما الثاني فكان بعنوان مؤشرات دور القطاعات الرقمية في تحقيق التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وأخيرا الثالث بعنوان تحليل ومناقشة النتائج.

# الفصل الأول

# الاطار النظري للقطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي

## تمهيد

إن تطور العالم بفعل التطور التكنولوجي والانفجار الرقمي الذي أفرز أنماطًا جديدة من الإنتاج والتبادل الاقتصادي، حيث أصبحت القطاعات الرقمية أحد أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في مختلف الدول. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية التقليدية، من خلال بروز اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف أنشطته.

وفي هذا السياق، برز مفهوم القطاعات الرقمية باعتباره أحد الركائز الحديثة التي تسهم في تطوير الأداء الاقتصادي ورفع كفاءة المؤسسات، من خلال تحسين الإنتاجية، وتوسيع نطاق الخدمات، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة. كما أصبح هذا التوجه الرقمي مرتبطًا بشكل وثيق بمفهوم التنوع الاقتصادي، الذي يُعد هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه الدول، خاصة النفطية منها، بهدف تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتنويع مصادر الدخل.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل يوضح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي، من خلال التطرق إلى أهم التعاريف والمفاهيم النظرية، إضافة إلى إبراز العلاقة بينهما ودور التحول الرقمي في دعم التنويع الاقتصادي. كما سيتم التطرق إلى أهم الأبعاد والمحددات التي تحكم هذا الارتباط، بما يسمح بفهم أعمق للإطار العام للدراسة.

## المبحث الأول: ماهية القطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي

يشهد العالم في العصر الحديث تحولات جذرية بفعل التطور المتسارع في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مما أدى إلى بروز ما يُعرف بالقطاعات الرقمية التي أصبحت تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد المعاصر. فلم تعد الرقمنة مجرد وسيلة تقنية، بل أضحت إطارًا شاملاً يعيد تشكيل مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية، من خلال الاعتماد على البيانات والتقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء.

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة ماهية القطاعات الرقمية لفهم طبيعتها وخصائصها، وكذا تحديد مكوناتها الأساسية ومجالات تطبيقها المختلفة، سواء في القطاع المالي، الصناعي، أو الخدمي. كما تسهم هذه الدراسة في إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه هذه القطاعات في تعزيز الابتكار، رفع الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

عليه، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفهوم القطاعات الرقمية، وخصائصها، وأهم المجالات التي تشملها، بما يسمح بتكوين رؤية شاملة حول هذا المجال الحيوي الذي أصبح يشكل محركا رئيسيًا للنمو والتنافسية في الاقتصاد الرقمي.

### المطلب الأول: مفهوم القطاعات الرقمية ونشأتها

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي أدى إلى بروز نمط جديد من الأنشطة الاقتصادية يُعرف بالقطاعات الرقمية. وقد أصبحت هذه القطاعات تمثل محورًا أساسيًا في بناء الاقتصاد الحديث، حيث لم يعد الاعتماد مقتصرًا على الموارد التقليدية، بل امتد ليشمل المعرفة الرقمية والبيانات والتقنيات الحديثة التي تسهم في خلق القيمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يكتسي تحديد مفهوم القطاعات الرقمية وتتبع نشأتها أهمية بالغة لفهم طبيعة هذا التحول وتأثيراته المختلفة.

**الفرع الأول: مفهوم القطاعات الرقمية**

يمكن تناول مفهوم القطاعات الرقمية من خلال مجموعة من التعريفات التي ركزت على طبيعتها التكنولوجية ووظيفتها الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

"تُعرف القطاعات الرقمية بأنها تلك الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي، سواء في الإنتاج أو التوزيع أو التسويق أو تقديم الخدمات "[1]

كما تشير إلى "مجموعة القطاعات التي تقوم على استغلال البيانات والتطبيقات الرقمية لتحقيق القيمة الاقتصادية، بما يشمل التجارة الإلكترونية، الخدمات المصرفية الرقمية، التعليم الإلكتروني، والإعلام الرقمي، عرفت بأنها "الأنشطة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاج وتقديم الخدمات مع التركيز على استخدام البيانات كعنصر أساسي في خلق القيمة"[2].

هي "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي يتم فيها توظيف الوسائل الرقمية لتحسين الأداء المؤسسي وزيادة الإنتاجية"[3] أن القطاعات الرقمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظم المعلومات، حيث تمثل امتدادًا عمليًا لتطبيقات هذه النظم في البيئة الاقتصادية[4] .

واجرائيا يمكن تعريف القطاعات الرقمية بأنها: مجموعة الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويتم قياسها من خلال مستوى توظيف التقنيات الرقمية (مثل الأنظمة المعلوماتية، الإنترنت، التطبيقات الذكية)، ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المؤسسي، تسريع العمليات، وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى دورها في إنتاج وتبادل المعلومات داخل المؤسسة أو بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

---

[1] حسن علي، **الاقتصاد الرقمي، المفاهيم والتطبيقات**، دار المسرة، عمان، الأردن، 2019، ص 27.

[2] Calvino, F., Criscuolo, C., Marcolin, L., & Squicciarini, M. **A taxonomy of digital intensive sectors. OECD Science**, Technology and Industry Working Papers, 2018/14. OECD Publishing, Paris.2018

[3] عبد الرحمان توفيق، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2018، ص 54.

[4] أحمد ماهر، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 36.

**الفرع الثاني: نشأة القطاعات الرقمية**

لم تظهر القطاعات الرقمية بشكل مفاجئ، بل كانت نتيجة تطور تدريجي مر بعدة مراحل تاريخية يمكن توضيحها كما يلي[1]:

- **مرحلة الحوسبة الأولية (قبل التسعينيات)**: تميزت هذه المرحلة بظهور الحواسيب واستخدامها في المؤسسات الكبرى، حيث كانت موجهة أساسًا لمعالجة البيانات وتخزينها، دون وجود تطبيقات رقمية واسعة النطاق .
- **مرحلة انتشار الإنترنت (التسعينيات)**: شكل ظهور شبكة الإنترنت نقطة تحول رئيسية، حيث سمح بتبادل المعلومات بسرعة كبيرة وعلى نطاق عالمي، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل التجارة الإلكترونية والخدمات عبر الإنترنت .
- **مرحلة الاقتصاد الرقمي** (2000–2010): شهدت هذه المرحلة توسعًا كبيرًا في استخدام التكنولوجيا الرقمية، وظهور شركات تعتمد بشكل كامل على الإنترنت، إضافة إلى تطور البرمجيات والخدمات الإلكترونية .
- **مرحلة التحول الرقمي الشامل (من 2010 إلى اليوم)**: اتسمت هذه المرحلة بانتشار تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، مما أدى إلى تعميق دور القطاعات الرقمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا السياق، يمكن القول أن نشأة القطاعات الرقمية جاءت كنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي، حيث أصبحت الرقمنة تمثل الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد المعاصر كما أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي أدى إلى بروز قطاعات جديدة قائمة على الابتكار والمعرفة، وهو ما عزز من دور هذه القطاعات في تحقيق التنمية الاقتصادية .

[1] عبد الكريم قندوز، **الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، التحديات والفرص**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2021، ص 112.

**الفرع الثالث: مكونات وخصائص القطاعات الرقمية**

**أولا: مكونات القطاعات الرقمية**

تتكون القطاعات الرقمية من مجموعة عناصر مترابطة تشكل البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي، ويمكن تفصيلها كما يلي:

1. **البنية التحتية الرقمية:** تشكل الأساس الذي تقوم عليه جميع الأنشطة الرقمية، وتشمل

- شبكات الاتصالات مثل (الإنترنت، الألياف البصرية، شبكات الهاتف المحمول) بالإضافة إلى:
- مراكز البيانات (Data Centers) ، الحوسبة السحابية(Cloud Computing) ، الأجهزة الرقمية (الحواسيب، الهواتف الذكية، الخوادم)

تتيح هذه البنية نقل البيانات بسرعة وكفاءة، وتدعم تشغيل التطبيقات والخدمات الرقمية[1] .

2. **البرمجيات والتطبيقات الرقمية:** تمثل الجانب الوظيفي للقطاع الرقمي، وتشمل[2]:

- نظم التشغيل(Operating Systems) ، تطبيقات الأعمال(ERP CRM)، التطبيقات الذكية (تطبيقات الهواتف، الذكاء الاصطناعي)، المنصات الرقمية (منصات التجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني)

تساعد في إدارة العمليات وتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

3. **البيانات والمعلومات:** تعد العنصر الأكثر قيمة في الاقتصاد الرقمي، وتشمل[3]:

- البيانات الضخمة(Big Data) ، قواعد البيانات (Databases) ، المعلومات التحليلية (Business Intelligence)

تستخدم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحليل سلوك المستخدمين.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية**، مصر، 2019، ص 45 .

[2] عبد الله محمد، **نظم المعلومات الإدارية الحديثة**، دار المسيرة، الأردن، 2020، ص 112.

[3] حسن أحمد، **إدارة البيانات الضخمة**، دار اليازوري، عمان، الأردن،2021، ص 78 .

4. **الموارد البشرية الرقمية**: تشمل الكفاءات والمهارات التي تدير وتشغل التقنيات الرقمية، مثل[1]:

- مهندسو البرمجيات، محللو البيانات، خبراء الأمن السيبراني، مختصو نظم المعلومات .

تمثل العنصر الحاسم في نجاح التحول الرقمي واستدامته.

5. **الأطر التنظيمية والتشريعية**: تشمل القوانين والسياسات التي تنظم العمل الرقمي، مثل[2]:

- قوانين حماية البيانات، التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، قوانين الأمن السيبراني، تضمن حماية المستخدمين وتعزز الثقة في البيئة الرقمية.

6. **الأمن السيبراني**: يشمل جميع الوسائل التي تحمي الأنظمة الرقمية، مثل[3]:

- أنظمة الحماية(Firewalls) ، التشفير (Encryption) ، أنظمة كشف الاختراق .

يحمي البيانات من الاختراق ويضمن استمرارية الخدمات الرقمية.

7. **الخدمات الرقمية**: تمثل المخرجات النهائية للقطاع الرقمي، مثل[4]:

- التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية (FinTech) ، التعليم الإلكتروني .

تسهم في تحسين جودة الحياة وتسهيل المعاملات.

**ثانيا: خصاصا القطاعات الرقمية**

أفرزت الثورة الرقمية تحولات عميقة في طبيعة الأنشطة الاقتصادية، حيث لم تعد القيمة تعتمد على الموارد المادية فقط، بل أصبحت قائمة على المعرفة والبيانات والتكنولوجيا. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يُعرف بالقطاعات الرقمية التي تتميز بخصائص فريدة تميزها عن القطاعات التقليدية، سواء من حيث طبيعة الإنتاج أو طرق تقديم الخدمات أو أنماط التفاعل الاقتصادي. وتكمن أهمية دراسة خصائص هذه القطاعات في فهم آليات عملها ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

---

[1] الخضيري محسن، **الاقتصاد الرقمي**، دار الفكر الجامعي، مصر،2018، ص 134 .

[2] الإسكواESCWA) ، **الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية**، الأردن،2020، ص 56 .

[3] عبد الرحمن خالد ، **الأمن السيبراني وحماية المعلومات**، دار التعليم الجامعي، الرياض، 2022، ص 92 .

[4] البنك الدولي، **تقرير التنمية الرقمية**، 2021، ص 67 .

1. **الخصائص المرتبطة بطبيعة الموارد**

- **الاعتماد على البيانات كمورد استراتيجي**: تعتمد القطاعات الرقمية على البيانات باعتبارها العنصر الأساسي في خلق القيمة، حيث يتم جمعها وتحليلها واستخدامها في تحسين الخدمات واتخاذ القرارات، البيانات أصبحت بديلاً عن رأس المال التقليدي ، التحليل الرقمي يدعم اتخاذ القرار وظهور اقتصاد البيانات[1] (Data Economy)
- **الاعتماد على المعرفة ورأس المال الفكري**: تقوم القطاعات الرقمية على المعرفة والابتكار بدل الموارد الطبيعية، المعرفة هي أساس الإنتاج ، أهمية البحث والتطوير ودور الابتكار في خلق القيمة [2]
- **هيمنة الأصول غير الملموسة**: تتميز القطاعات الرقمية بسيطرة الأصول غير المادية مثل[3]: البرمجيات، العلامات التجارية وقواعد البيانات

2. **الخصائص التقنية والتكنولوجية**

- **السرعة العالية في معالجة المعلومات**: تتميز الأنظمة الرقمية بسرعة فائقة في[4]: معالجة البيانات، تبادل المعلومات وتنفيذ العمليات
- **الابتكار المستمر والتطور التكنولوجي**: القطاع الرقمي دائم التغير نتيجة[5]:التطور التكنولوجي السريع وظهور تقنيات جديدة (الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية)
- **الترابط الشبكي**(Interconnectivity) : تقوم القطاعات الرقمية على شبكة مترابطة من الأنظمة. تكامل، الأنظمة الرقمية والتواصل الفوري بين المستخدمين [6]

3. **الخصائص الاقتصادية**

- **انخفاض التكاليف الحدية**: بعد إنتاج المنتج الرقمي، تصبح تكلفة إعادة إنتاجه منخفضة جداً. البرمجيات، التطبيقات والمحتوى الرقمي [7]

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية الأمم المتحدة**، 2021، ص 22.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الرقمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2020، ص 65.

[3] البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم: العائد الرقمي**، 2016، ص 120.

[4] نفس المرجع، ص 06.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المرجع السابق، ص30.

[6] محمد عبد الفتاح الصريفي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص140

[7] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 88

- **القابلية العالية للتوسع**(Scalability) : يمكن للمؤسسات الرقمية التوسع بسرعة كبيرة دون زيادة كبيرة في التكاليف والوصول إلى عدد كبير من المستخدمين وتوسع عالمي سريع [1].
- **تأثيرات الشبكة**(Network Effects) : تزداد قيمة الخدمة الرقمية بزيادة عدد المستخدمين، منصات التواصل والأسواق الرقمية .
- **العالمية والانفتاح الاقتصادي**: تتجاوز القطاعات الرقمية الحدود الجغرافية، التجارة الإلكترونية الدولية والخدمات الرقمية العابرة للحدود [2]

4. **الخصائص التنظيمية والبشرية**

- **الاعتماد على الكفاءات البشرية المتخصصة**: تحتاج القطاعات الرقمية إلى مهارات عالية مثل: تحليل البيانات، البرمجة والأمن السيبراني
- **المرونة التنظيمية**: تتميز المؤسسات الرقمية بمرونة في[3]: الهيكل التنظيمي، أساليب العمل واتخاذ القرار
- **العمل عن بعد والافتراضية**: أصبح العمل في القطاع الرقمي غير مرتبط بمكان محدد بل العمل عبر الإنترنت واستخدام فرق العمل الافتراضية

يتضح أن القطاعات الرقمية تتميز بجملة من الخصائص المتداخلة التي تجعلها تختلف جذرياً عن القطاعات التقليدية، حيث تعتمد على المعرفة والبيانات، وتتسم بالسرعة والمرونة والعالمية، إضافة إلى قدرتها العالية على التوسع. غير أن هذه الخصائص تفرض في المقابل تحديات تنظيمية وأمنية تتطلب استجابة فعالة من مختلف الفاعلين لضمان تحقيق الاستفادة القصوى منها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**المطلب الثاني: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهمية**

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات عميقة نتيجة العولمة والتقدم التكنولوجي وتسارع الابتكار، وهو ما دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في نماذجها الاقتصادية التقليدية. في هذا السياق، برز مفهوم التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لمواجهة التقلبات الاقتصادية وضمان الاستقرار والنمو المستدام.

[1] البنك الدولي، المرجع السابق، ص 13.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المرجع السابق، ص20.

[3] الاتحاد الدولي للاتصالات، **محاضرة في علم الاتصال**، الملتقى الوطني للعلوم والاتصال، الامارات العربية المتحدة، 2022، ص23.

ولم يعد الاعتماد على قطاع واحد، خاصة في الدول الريعية، خيارًا آمنًا في ظل الأزمات المتكررة، مما جعل التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة.

**الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي**

يشير التنوع الاقتصادي إلى عملية تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تطوير قطاعات اقتصادية متعددة مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والخدمات، بدل الاعتماد على قطاع واحد فقط كالمحروقات. ويُفهم من ذلك أنه تحول هيكلي في بنية الاقتصاد يهدف إلى تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار.

وقد عرفه بأنه: "عملية توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر إدماج أنشطة اقتصادية متعددة ومتنوعة تساهم في الناتج الداخلي الخام[1]"، "استراتيجية تنموية تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل من خلال تطوير قطاعات بديلة قادرة على تحقيق قيمة مضافة[2]".

ومن خلال هذه التعريفات، يمكن استخلاص أن التنوع الاقتصادي يتميز بعدة خصائص:

- هو عملية ديناميكية طويلة الأجل وليست إجراءً مؤقتًا .
- يرتبط بـ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني .
- يعتمد على الاستثمار في قطاعات جديدة .
- يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي .

كما يأخذ التنوع الاقتصادي عدة أشكال[3]:

- تنوع أفقي :إضافة أنشطة جديدة داخل نفس القطاع .
- تنوع عمودي :تطوير سلاسل الإنتاج (مثلاً تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية)
- تنوع جغرافي :توسيع الأسواق الخارجية .

---

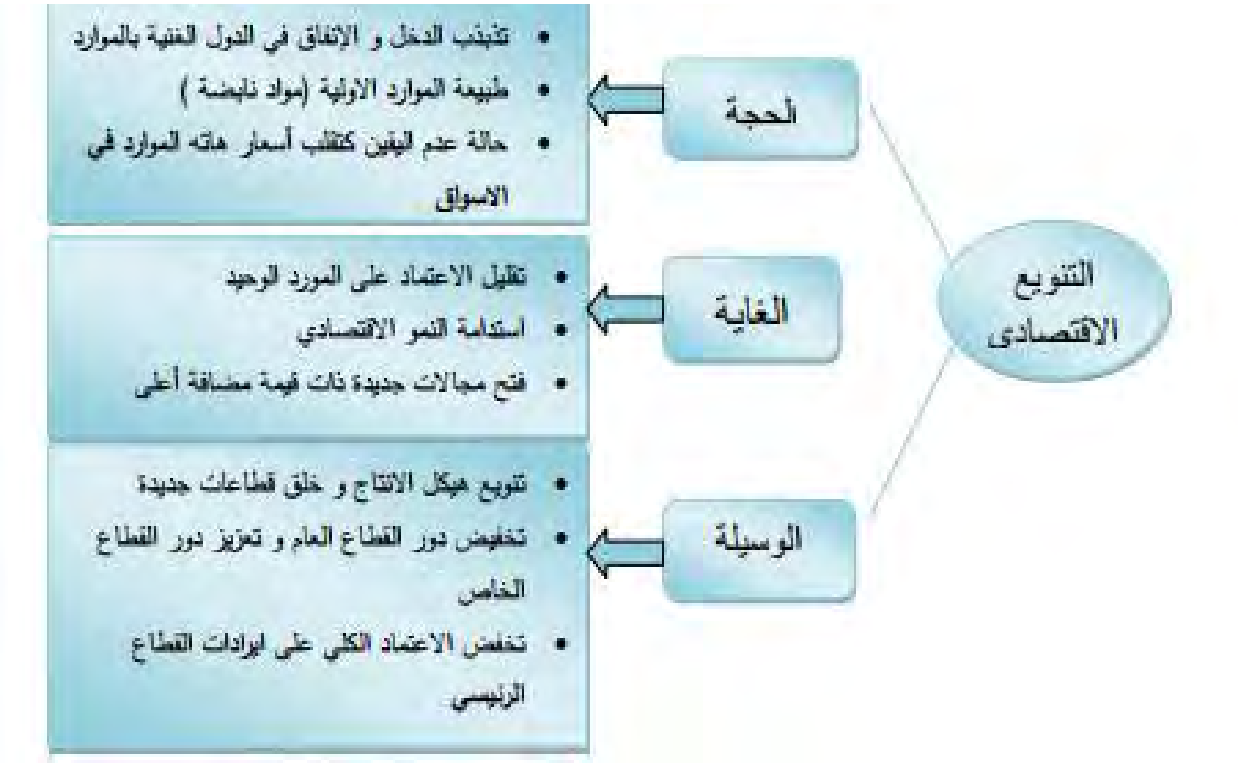
[1] بن يوب لطيفة، **تنويع الاقتصاد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 05 ، العدد 02، ، مصر، 2024، ص 22-60 .

[2] خرافي خديجة ، بن يوب لطيفة، **تنويع القطاعات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2024، ص 35-45 .

[3] نفس المرجع، ص 44

من التعاريف السابقة يمكن توضيح تعريف شامل للتنوع الاقتصادي حسب الشكل التالي:

**الشكل رقم (01):** مفهوم التنوع الاقتصادي




**المصدر** :نصير عبد الله، عبد الحميد حفيظ، **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية**، مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد 2جامعة العربي التبسي ، تبسة (الجزائر) ،ص413

1. **الحجة**: وهي الاسباب التي تدفع الدول إلى تبني سياسات التنويع الاقتصادي و التي غالبا ما تكون ناجمة عن: تذبذب الدخل و الإنفاق في الدول الغنية بالموارد ،أو كون المواد الأولية التي يعتمد عليها الاقتصاد نابضة ، و كذا حالة الشك و عدم اليقين الناجمة عن تقلب أسعار هذه الموارد.
2. **الغاية**: وهو الأهداف المراد تحقيقيها من التنويع الاقتصادي مثلا: تقليل الاعتماد على مورد واحد و تحقيق نمو اقتصادي مستدام و كذا فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة[1].
3. **الوسيلة**: هناك عدة سبل تضمن نجاح سياسات التنويع الاقتصادي من أهمها: تنويع هيكل الإنتاجي و خلق قطاعات جديدة، تخفيض دور القطاع العام و تعزيز الخاص، و كذا تخفيض الاعتماد الكلي على القطاع الرئيسي.

[1] نصير عبد الله، عبد الحميد حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 416.

**الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي**

تتجلى أهمية التنوع الاقتصادي في عدة أبعاد استراتيجية[1]:

1. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يساهم التنوع في تقليل المخاطر الناتجة عن تقلبات الأسواق العالمية، خاصة في الدول المعتمدة على النفط. فعند انخفاض أسعار النفط مثلًا، يمكن للقطاعات الأخرى تعويض هذا الانخفاض.
2. **دعم النمو الاقتصادي المستدام:** التنوع الاقتصادي يخلق مصادر متعددة للنمو، مما يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر.
3. **خلق فرص العمل وتقليل البطالة:** يساهم تطوير قطاعات جديدة في توفير فرص عمل متنوعة، خاصة للشباب، مما يساعد في الحد من البطالة.
4. **تحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية:** عندما يتنوع الاقتصاد، تتنافس القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وجودة المنتجات.
5. **تعزيز القدرة التنافسية الدولية:** الاقتصاد المتنوع قادر على التصدير في عدة مجالات، مما يعزز موقعه في الأسواق العالمية.
6. **تحقيق التنمية المستدامة:** يساعد التنوع على استغلال الموارد بشكل متوازن، مما يضمن استدامتها للأجيال القادمة.

[1] هلال جنان، **التنوع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 12، 2025، ص 16.

**الفرع الثالث: مؤشرات وتحديات تحقيق التنوع الاقتصادي**

**أولا: مؤشرات التنوع الاقتصادي**

لقياس مدى نجاح الدول في تحقيق التنوع الاقتصادي، يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات[1]:

1. **مؤشر التنوع الاقتصادي**(Economic Diversification Index) : يقيس هذا المؤشر درجة تنوع الاقتصاد من خلال:
   - تنوع الإنتاج
   - تنوع الصادرات
   - تنوع الإيرادات

   ويعتبر من أهم المؤشرات الحديثة المستخدمة عالميًا.
2. **مؤشر تعقيد الاقتصاد**(ECI) : يقيس مدى تعقيد المنتجات التي تصدرها الدولة، ويعكس مستوى التكنولوجيا والمعرفة. كلما كان الاقتصاد أكثر تعقيدًا، كان أكثر تنوعًا وتقدمًا.
3. **مؤشر التنوع القطاعي**: يقيس توزيع الناتج المحلي بين القطاعات الاقتصادية:
   - الزراعة
   - الصناعة
   - الخدمات

   كلما كان التوزيع متوازنًا، دل ذلك على اقتصاد متنوع.
4. **مؤشر تنوع الصادرات**: يقيس عدد السلع والخدمات التي تصدرها الدولة، ومدى تنوعها. الدول التي تعتمد على سلعة واحدة تعتبر أقل تنوعًا.
5. **مؤشر توزيع العمالة**: يعكس توزيع اليد العاملة بين القطاعات، حيث يدل التوازن على تنوع اقتصادي فعال.

[1] **تقرير خاص بمؤشر التنوع الاقتصادي العالمي**، مجلة الاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2025، ص 12.

6. **مؤشر القيمة المضافة القطاعية:** يقيس مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي، مما يساعد على تقييم قوة القطاعات الاقتصادية.
7. **مؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بالتنوع:** مثل:

- معدل النمو الاقتصادي
- معدل البطالة
- معدل التضخم

وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة قوية بين التنوع واستقرار هذه المؤشرات.

**ثانيا: تحديات تحقيق التنوع الاقتصادي**

يواجه تحقيق التنوع الاقتصادي مجموعة من التحديات التي تعيق انتقال الاقتصاد نحو التعدد القطاعي، ويمكن توضيحها فيما يلي[1]:

- تعتمد العديد من الدول على مورد اقتصادي واحد، خاصة الموارد الطبيعية مثل النفط، وهو ما يؤدي إلى ضعف الحافز لتطوير قطاعات أخرى، كما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، مما يحد من فعالية سياسات التنويع
- تعاني بعض الاقتصادات من ضعف في البنية التحتية، سواء من حيث شبكات النقل أو الطاقة أو الاتصالات، الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات ويحد من قدرة القطاعات الإنتاجية على النمو والتوسع
- يمثل نقص الكفاءات البشرية المؤهلة عائقًا رئيسيًا أمام التنوع الاقتصادي، حيث يؤدي ضعف نظم التعليم والتكوين إلى عدم توفر المهارات اللازمة لتطوير قطاعات جديدة قائمة على المعرفة والتكنولوجيا
- يساهم ضعف القطاع الخاص في الحد من التنوع الاقتصادي، إذ يؤدي الاعتماد الكبير على القطاع العام إلى تقليص روح المبادرة والابتكار، مما ينعكس سلبًا على تنويع الأنشطة الاقتصادية

[1] هاشم عزيزة عبد الخالق، **التنوع الاقتصادي وأثره على البطالة**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 03، العدد 02، 2025، ص ص 287-295.

- تشكل البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية عائقًا كبيرًا أمام الاستثمار، حيث تؤدي كثرة الإجراءات وطول مدة المعاملات إلى إحباط المستثمرين وتقليل جاذبية البيئة الاقتصادية .[1]
- تواجه المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، صعوبات في الحصول على التمويل، نتيجة الشروط الصارمة للبنوك أو ضعف الأسواق المالية، مما يحد من إنشاء مشاريع جديدة تدعم التنوع الاقتصادي
- يحد ضعف استخدام التكنولوجيا والابتكار من قدرة الاقتصاد على تطوير قطاعات حديثة، حيث أصبح التحول الرقمي عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنوع الاقتصادي في ظل الاقتصاد العالمي المعاصر
- يؤدي التفاوت الجهوي في التنمية إلى تركّز النشاط الاقتصادي في مناطق معينة، مما يحرم مناطق أخرى من فرص الاستثمار ويؤثر سلبًا على تحقيق تنوع اقتصادي متوازن .
- تؤثر التقلبات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية أو تغير أسعار الطاقة، على قدرة الدول في تنفيذ استراتيجيات التنويع، خاصة في الاقتصادات المرتبطة بالتجارة الخارجية
- تمثل مقاومة التغيير داخل المؤسسات أحد التحديات المهمة، حيث تفضل بعض الإدارات الأساليب التقليدية وتقاوم إدخال الابتكار، مما يعيق التحول الاقتصادي .
- يساهم ضعف الحوكمة وغياب الشفافية في سوء استغلال الموارد، مما يؤثر على نجاح سياسات التنوع الاقتصادي ويقلل من فعاليتها

[1] هاشم عزيزة عبد الخالق، المرجع السابق، ص 22.

## المبحث الثاني: دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي

يشكل الاقتصاد الرقمي أحد أبرز التحولات البنيوية في الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث لم يعد مجرد قطاع داعم، بل أصبح نظامًا اقتصاديًا متكاملاً يعتمد على البيانات والتكنولوجيا والاتصال في إنتاج القيمة الاقتصادية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية التقليدية والقطاعات الحديثة، مما ساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

في هذا السياق، يبرز دور الاقتصاد الرقمي كأداة استراتيجية في دعم التنوع الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد على الموارد الريعية، من خلال تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع قاعدة الإنتاج والخدمات.

### المطلب الأول: مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنوع الاقتصادي

يُعد الاقتصاد الرقمي من أهم الآليات الحديثة التي تساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، حيث يعمل على إدخال التكنولوجيا في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وتوسيع نطاق القطاعات الاقتصادية.

#### الفرع الأول: دور الاقتصاد الرقمي في تطوير القطاعات الاقتصادية

يُعتبر تطوير القطاعات الاقتصادية أحد أهم النتائج المباشرة للاقتصاد الرقمي، حيث ساهم هذا الأخير في إحداث تحول جذري في طريقة إنتاج وتسيير الأنشطة الاقتصادية. فقد أتاح إدماج التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، تحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية التقليدية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات[1].

في القطاع الصناعي، أدى الاقتصاد الرقمي إلى ظهور ما يعرف بالصناعة الذكية Industry التي تعتمد على الأنظمة المؤتمتة والروبوتات الصناعية، مما ساهم في رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية. وكثير من المباحث أكدت أن الرقمنة ساهمت في تحسين جودة الإنتاج وتقليل نسب الخطأ في العمليات الصناعية[2].

---

[1] بن عبد الرحمان محمد، **التحول الرقمي وأثره على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 125.

[2] Smith, J. **Digital Economy and Structural Transformation**, PhD Thesis, University of Oxford.2012, p23.

أما في القطاع الخدمي، فقد أحدث الاقتصـــاد الرقمي ثورة حقيقية من خلال تطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني، والخدمات البنكية عبر الإنترنت، مما ســـاهم في تســـهيل المعاملات المالية وتقليل التكاليف الزمنية والمادية[1].

وفي قطاع التجارة، ســاهمت التجارة الإلكترونية في توسـيع الأسـواق ورفع حجم المبادلات التجارية، حيث أن الاقتصـاد الرقمي سـاهم في تقليص الحواجز الجغرافية وفتح أسـواق جديدة أمام المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسطة[2].

كما أن القطاع الزراعي اسـتفاد من الرقمنة من خلال اسـتخدام تقنيات الاسـتشـعار عن بعد وأنظمة الري الذكية، مما ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي وترشيد استهلاك الموارد.

**الفرع الثاني: دور الاقتصاد الرقمي في دعم الابتكار**

يعد الابتكار أحد الركائز الأســاســية التي يقوم عليها الاقتصــاد الرقمي، حيث يســاهم في خلق بيئة ديناميكية تسمح بتوليد الأفكار وتحويلها إلى منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

وقد سـاهم الاقتصـاد الرقمي في تسـريع عمليات البحث والتطوير من خلال توفر البيانات الضـخمة (Big Data)، والذكاء الاصـــطناعي، والتحليل التنبؤي، مما مكن المؤســـســـات من اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، كما أدى الاقتصـــاد الرقمي إلى ظهور نماذج أعمال جديدة تعتمد على الابتكار، مثل الشـــركات الناشئة الرقمية(Startups) ، التي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في خلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد[3].

وقد أكد أن الرقمنة ســـاهمت في تخفيض تكاليف الابتكار وتســـهيل دخول الســـوق أمام المشـــاريع الصـغيرة، حيث أن التكامل بين الذكاء الاصـطناعي والاقتصـاد الرقمي أدى إلى ظهور قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المالية (FinTech) والصـحة الرقمية والتعليم الإلكتروني، وهو ما سـاهم في إعادة تشـكيل البنية الاقتصادية بشكل أكثر تنوعًا[4].

---

[1] OECD, **Digital Transformation and Productivity Report**, 2022.

[2] World Bank , **Digital Economy Development Report.**,2020.

[3] Johnson, E, **Artificial Intelligence and Digital Innovation,** PhD Thesis, University of Cambridge, 2022, p 69.

[4] العنزي نورة، **الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز ريادة الأعمال**، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، 2023، ص 97.

**المطلب الثاني: متطلبات وتحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي**

يتطلب نجاح الاقتصاد الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي توفر مجموعة من الشروط الأساسية، إلى جانب مواجهة تحديات متعددة قد تعيق فعاليته.

**الفرع الأول: متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي (البنية التحتية، الإطار القانوني، الموارد البشرية)**

يشكل تفعيل الاقتصاد الرقمي عملية معقدة تتطلب توفر مجموعة من الشروط الأساسية التي تُعد بمثابة الركائز التي يقوم عليها هذا النمط الاقتصادي الجديد. ولا يمكن لأي دولة تحقيق تحول رقمي فعّال دون توفير بيئة متكاملة تجمع بين البنية التحتية الرقمية، الإطار القانوني والتنظيمي، وتنمية الموارد البشرية المؤهلة.

**أولًا: البنية التحتية الرقمية كشرط أساسي للاقتصاد الرقمي**

تعد البنية التحتية الرقمية الأساس المادي والتقني الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي، حيث تشمل شبكات الإنترنت عالية السرعة، مراكز البيانات، الحوسبة السحابية، وشبكات الاتصالات المتطورة.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن جودة البنية التحتية الرقمية ترتبط بشكل مباشر بمستوى نمو الاقتصاد الرقمي، حيث أن الدول التي تمتلك شبكات اتصال قوية تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الرقمية وتطوير الخدمات الإلكترونية[1].

كما تلعب مراكز البيانات (Data Centers) دورًا محوريًا في تخزين ومعالجة البيانات الضخمة، وهو ما يُعد عنصرًا أساسيًا في دعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، أما الحوسبة السحابية، فقد أصبحت عنصرًا استراتيجيًا يسمح للمؤسسات بتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الخدمات[2].

**ثانيًا: الإطار القانوني والتنظيمي ودوره في دعم الاقتصاد الرقمي**

يمثل الإطار القانوني أحد أهم العوامل التنظيمية التي تضمن نجاح الاقتصاد الرقمي، حيث يهدف إلى وضع قواعد تحكم المعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، وضمان الأمن السيبراني، ففي

[1] عبد الله محمد، **التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص 35.

[2] World Bank , Digital Economy Development Report.,2020.

ظل توسع التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية، أصبحت الحاجة ملحة إلى قوانين واضحة تنظم عمليات الدفع الإلكتروني، وتحدد مسؤوليات الأطراف، وتحمي المستهلكين من الاحتيال الإلكتروني.

كما يعتبر الأمن السيبراني عنصرًا أساسيًا لضمان استقرار الاقتصاد الرقمي، حيث تشير تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن ضعف التشريعات الرقمية يؤدي إلى انخفاض الثقة في المعاملات الإلكترونية، وبالتالي يحد من نمو الاقتصاد الرقمي[1].

إضافة إلى ذلك، فإن قوانين حماية البيانات الشخصية مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)أصبحت نموذجًا عالميًا يُحتذى به في تنظيم الاقتصاد الرقمي.

**ثالثًا: الموارد البشرية كركيزة للاقتصاد الرقمي**

تعد الموارد البشرية العنصر الأكثر أهمية في نجاح الاقتصاد الرقمي، حيث يعتمد هذا الأخير بشكل كبير على الكفاءات المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل البرمجة، تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، وأمن المعلومات، وتشير دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن نقص المهارات الرقمية يمثل أحد أكبر التحديات أمام التحول الرقمي في الدول النامية[2].

كما أن تطوير الموارد البشرية يتطلب إصلاحًا جذريًا في النظام التعليمي، من خلال إدماج تخصصات التكنولوجيا الرقمية في المناهج الدراسية، وتعزيز التعليم التقني والمهني، إضافة إلى دعم برامج التكوين المستمر.

**الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنوع الاقتصادي**

رغم الدور المتنامي للاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للدول وتعزيز التنوع الاقتصادي، إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والتنظيمية والتقنية التي تحد من فعاليته، خاصة في الدول النامية والاقتصادات الريعية. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى أربعة محاور رئيسية مترابطة.

[1] العنزي نورة، المرجع السابق، ص 36

[2] OECD, **Digital Transformation and Productivity Report**, 2022.

**أولًا: الفجوة الرقمية وعدم تكافؤ الوصول إلى التكنولوجيا**

تعد الفجوة الرقمية من أبرز التحديات التي تعيق الاستفادة الشاملة من الاقتصاد الرقمي، حيث تشير إلى التفاوت في الوصـــول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية بين الدول وبين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة.

قد أكد تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU, 2023) أن حوالي 2.6 مليار شخص حول العالم لا يزالون غير متصلين بالإنترنت، مما يحد من قدرتهم على المشاركة في الاقتصاد الرقمي[1].

كما يشـير تقرير البنك الدولي (World Bank, 2022) إلى أن ضـعف البنية التحتية الرقمية في الدول النامية يؤدي إلى تفاوت كبير في الاستفادة من الفرص الاقتصادية الرقمية، وهو ما ينعكس سلبًا على جهود التنويع الاقتصادي[2].

**ثانيًا: تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات**

مع توسع الاقتصاد الرقمي، أصبحت المخاطر السيبرانية من أهم التحديات، حيث تزايدت الهجمات الإلكترونية التي تستهدف الأنظمة المالية والاقتصادية، أن الهجمات السيبرانية أصبحت تهدد الاستقرار المالي العالمي، خاصة مع تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية، كما تؤكد وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني ENISA (2022) أن ضـــعف أنظمة الحماية الرقمية يؤدي إلى خســـائر اقتصـــادية كبيرة ويقلل من ثقة المستخدمين في الأنظمة الرقمية[3].

**ثالثًا: نقص المهارات والكفاءات الرقمية**

يعتبر نقص الموارد البشرية المؤهلة أحد أكبر العوائق أمام التحول الرقمي، حيث تتطلب البيئة الرقمية الحديثة مهارات متقدمة في تحليل البيانات، البرمجة، الذكاء الاصطناعي، وأمن المعلومات.

[1] ITU. Facts and Figures Measuring **Digital Development. International Telecommunication Union.** 2023,p35.

[2] World Bank. **Digital Development Overview. Washington, DC**. 2022, p88.

[3] ENISA. Threat Landscape **Report. European Union Agency for Cybersecurity**. 2022,p78

وفقا لتقرير World Economic Forum،[1] فإن أكثر من 44% من المهارات الأساسية للوظائف ستتغير خلال السنوات القادمة بسبب التحول الرقمي.

كما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين متطلبات سوق العمل والمهارات المتوفرة، خاصة في الدول النامية.

**رابعًا: ارتفاع تكاليف التحول الرقمي**

يمثل الجانب المالي أحد أبرز التحديات، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدول ذات الموارد المحدودة، كما يشير تقرير UNCTAD إلى أن تكلفة البنية التحتية الرقمية وتحديث الأنظمة تشكل عائقا رئيسيا أمام الدول النامية في تبني الاقتصاد الرقمي، كما أن الاستثمار في التحول الرقمي يتطلب موارد مالية كبيرة تشمل البنية التحتية، التدريب، والأمن السيبراني، وهو ما يصعب على العديد من الدول تحقيقه بشكل متوازن[2].

[1] World Economic **Forum The Future of Jobs Report** 2023.

[2] UNCTAD. **Digital Economy Report 2021**. United Nations Conference on Trade and Development, 2021,p 4

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتناول المبحث أهم الدراسات المختلفة ذات العلاقة بموضوع البحث، وذلك لدعم وإثراء موضوع البحث وربطه بما درسه الباحثين في دول مختلفة، إذ يتم استعراض هذه الدراسات من خلال بيان أهداف الدراسة، ذكر أدواتها ومنهاجيتها، توضيح أهم النتائج والتوصيات التي تخدم موضوع البحث وتدعمه ومن ثم مناقشة هذه الدراسات وبيان علاقتهما بالدراسة الحالية وما تضيفه هذه الدراسة من جديد.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

يعالج بعض الدراسات العربية التي تطرقت إلى الجمع بين المتغيرين أو حتى متغير أو كل متغيرين على حدى.

- **الدراسة الأولى : دراسة محمد الطيب (2024)، بعوان " أثر الاقتصاد الرقمي على أداء القطاعات الاقتصادية"، والمنشورة في مجلة** تنمية الرافدين بجامعة الموصل، تأثير إدماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه الرقمنة في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والخدمات والتجارة، ومدى مساهمتها في رفع الإنتاجية وتوسيع النشاط الاقتصادي فقد اعتمد الباحث على منهج وصفي تحليلي دون إجراء دراسة ميدانية أو استخدام أدوات جمع بيانات مباشرة مثل الاستبيان أو المقابلة، حيث ركز على تحليل المعطيات المتوفرة من مصادر ثانوية.

وقد تمثل التطبيق العملي للدراسة في تحليل بيانات اقتصادية ومؤشرات قطاعية مرتبطة بأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والخدمات والتجارة، وذلك بهدف قياس أثر إدماج التقنيات الرقمية على مستوى الإنتاجية والكفاءة التشغيلية داخل هذه القطاعات.

كما شمل الجانب التطبيقي أيضا مراجعة وتحليل دراسات سابقة وتقارير اقتصادية تناولت موضوع الاقتصاد الرقمي، حيث قام الباحث بمقارنة نتائج هذه الدراسات وربطها بالتحولات الرقمية التي تشهدها القطاعات الاقتصادية، من أجل تفسير أثر الرقمنة على النمو الاقتصادي.

وقد ركز التطبيق كذلك على إبراز العلاقة بين الأتمتة والتحول الرقمي من جهة، ورفع الإنتاجية وتوسيع النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، من خلال تحليل كيف تؤدي التقنيات الرقمية إلى تحسين أساليب العمل وتقليل التكاليف التشغيلية داخل المؤسسات.

وبناء على ذلك، فإن الجانب التطبيقي في هذه الدراسة اعتمد على تحليل بيانات ثانوية (Secondary Data Analysis) بهدف فهم تأثير الاقتصاد الرقمي على أداء القطاعات الاقتصادية ودوره في دعم التنوع الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى تحسين كبير في الإنتاجية من خلال أتمتة العمليات وتطوير أساليب العمل، كما يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة غير تقليدية، إضافة إلى أنه يعمل على توسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، مما يدعم التنوع الاقتصادي ويقلل من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

- **الدراسة الثانية: دراسة أحمد بن عيسى (2025)، بعنوان " التحول الرقمي كمدخل لتعزيز التنوع الاقتصادي"**، والتي نُشرت في مجلة دراسات التنمية والابتكار بجامعة الجزائر 3، دراسة دور التحول الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي في الدول النامية. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة التقنيات الرقمية الحديثة في دعم التنوع الاقتصادي، من خلال تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية وخاصة الريعية منها، وإبراز الدور الذي تلعبه الرقمنة في خلق فرص اقتصادية جديدة. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات والتقارير الاقتصادية والدراسات السابقة دون استخدام الاستبيان بل ركز على تحليل المعطيات النظرية والبيانات الاقتصادية والتقارير الدولية ذات الصلة بالتحول الرقمي والتنمية الاقتصادية.

وقد تمثل التطبيق العملي للدراسة في تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والرقمية التي تعكس علاقة التحول الرقمي بالتنوع الاقتصادي، مثل تطور القطاعات الرقمية (التجارة الإلكترونية، الخدمات الرقمية، الاقتصاد التشاركي)، ومدى مساهمتها في الناتج الاقتصادي للدول النامية. كما قام الباحث بمقارنة الوضع الاقتصادي التقليدي القائم على القطاعات الريعية مع التحولات التي أحدثتها الرقمنة في بنية الاقتصاد.

كما شمل الجانب التطبيقي أيضا دراسة تأثير البنية التحتية الرقمية على قدرة الدول على تنويع مصادر دخلها، من خلال تتبع العلاقة بين مستوى تطور التكنولوجيا الرقمية ومؤشرات الابتكار والاستثمار. واعتمد في ذلك على تحليل تقارير اقتصادية ومؤشرات دولية مثل مؤشرات الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي.

وبذلك، فإن التطبيق في هذه الدراسة لم يكن ميدانيا مباشرا، وإنما تمثل في تحليل بيانات ثانوية (Secondary Data Analysis)بهدف استخلاص العلاقة بين التحول الرقمي والتنويع الاقتصادي وتفسيرها تفسيرًا علميًا.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن التحول الرقمي أصبح يمثل أداة استراتيجية لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية، حيث يساهم في ظهور قطاعات جديدة مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية والاقتصاد التشاركي، كما يساعد على رفع كفاءة القطاعات التقليدية من خلال إدخال التكنولوجيا في عمليات الإنتاج والتسيير. كما أكدت الدراسة أن نجاح التنوع الاقتصادي يرتبط بشكل مباشر بمدى توفر بنية تحتية رقمية متطورة قادرة على دعم الابتكار والاستثمار الرقمي.

- **الدراسة الثالثة: دراسة سميرة عبد القادر (2025) بعنوان " اقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي**"، والتي نشرت في مجلة الأعمال الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بجامعة البليدة 2، العلاقة بين التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتوسيع قاعدة التنوع الاقتصادي في الدول النامية. وقد هدفت الدراسة إلى توضيح كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يكون محركًا أساسيًا لتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، مع التركيز على دوره في دعم الابتكار وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية. اعتمدت الباحثة على منهجية تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية، وهو ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات النظرية البحتة، حيث لم تقتصر على تحليل الأدبيات فقط، بل انتقلت إلى جمع بيانات ميدانية من الواقع الاقتصادي.

وقد تمثل التطبيق الميداني في تصميم وتوزيع استبيان وُجه إلى مجموعة من العاملين في بعض المؤسسات الاقتصادية، بهدف قياس مدى إدراكهم لأهمية الاقتصاد الرقمي ودوره في دعم التنوع الاقتصادي. وقد شمل الاستبيان مجموعة من المحاور مثل مدى استخدام التقنيات الرقمية في العمل، مستوى الوعي بالتحول الرقمي، وتأثير الرقمنة على تحسين الأداء والإنتاجية.

كما قامت الباحثة في الجانب التطبيقي بـــ تحليل بيانات الاستبيان إحصائيا من أجل تحديد اتجاهات المبحوثين، وقياس العلاقة بين تبني الاقتصاد الرقمي وبين تحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية. وقد ساعد هذا التحليل في تفسير مدى قبول المؤسسات للعناصر الرقمية وتأثيرها على أساليب الإنتاج والتسيير.

وبالإضـافة إلى ذلك، تم اسـتخدام نتائج الاسـتبيان لمقارنة مسـتويات الإدراك بين الفئات المسـتجوبة، واستخلاص العلاقة بين التحول الرقمي والقدرة التنافسية للمؤسسات، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات الأكثر اعتمادا على الرقمنة تتمتع بكفاءة أعلى وقدرة أكبر على الابتكار.

وبالتالي، فإن الجانب التطبيقي في هذه الدراسـة اعتمد على جمع بيانات أولية (Primary Data) من خلال الاسـتبيان، ثم تحليلها إحصـائيا لاسـتخلاص النتائج المتعلقة بدور الاقتصـاد الرقمي في تحقيق التنوع الاقتصادي.

وقد أظهرت النتائج أن الاقتصـاد الرقمي يسـهم بشـكل كبير في تحسـين كفاءة الإنتاج والخدمات، كما يخلق بيئة اقتصادية مرنة تسمح بظهور أنشطة جديدة غير تقليدية، إضافة إلى أنه يعزز القدرة التنافسية للمؤسـسـات ويقلل من التبعية للموارد الطبيعية، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق تنوع اقتصـادي أكثر استدامة واستقرارا.

**المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية**

- **الدراسـة الأولى: دراسـة** David Brown (2024) **بعنوان "بإعداد دراسـة بعنوان** The impact of digital economy on economic diversification and growth in Saudi Arabia **والمنشـورة في** Technological and Economic Development Journal **بجـامعـة** Harvard، حيث هدفت إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السـعودية خلال فترة زمنية ممتدة، اعتمدت الدراسـة على منهج كمي يعتمد على النماذج القياسية وتحليل السلاسل الزمنية لقياس العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وقد تمثل التطبيق العملي في تحليل بيانات زمنية ممتدة تخص مؤشرات الاقتصـاد الرقمي (مثل مستوى الرقمنة، البنية التحتية الرقمية، اسـتخدام التكنولوجيا) مقابل مؤشـرات التنويع الاقتصـادي (مثل مسـاهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي).

كما اسـتخدم الباحث أسـاليب تحليل إحصـائي متقدم لقياس درجة التأثير بين المتغيرات، بهدف تحديد مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز النمو في القطاعات غير النفطية.

وقد توصـلت إلى نتائج مهمة أبرزها وجود علاقة إيجابية قوية بين تطور الاقتصـاد الرقمي وزيادة مستويات التنويع الاقتصـادي، حيث يساعد الاقتصـاد الرقمي في تقليل الاعتماد على النفط، ويعزز من

نمو القطاعات غير النفطية، كما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية العامة.

- **الدراسة الثانية: دراسة** John Smith (2025) **بعنوان** " Digital transformation and economic diversification **والمنشورة في** Sustainability Journal **بجامعة** Oxford، تم التطرق إلى دور التحول الرقمي في دعم التنوع الاقتصادي في دول الخليج العربي. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الرقمنة في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مع دراسة تأثيرها على بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، اعتمد الباحث على منهج كمي تحليلي يقوم أساسا على استخدام البيانات الاقتصادية والإحصائية، دون اللجوء إلى أدوات جمع البيانات الميدانية مثل الاستبيان أو المقابلة، مما يجعل الدراسة أقرب إلى التحليل الاقتصادي القياسي.

وقد تمثل التطبيق العملي للدراسة في استخدام نماذج قياسية وإحصائية لقياس أثر التحول الرقمي على مؤشرات التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي، من خلال تحليل بيانات اقتصادية مرتبطة بمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى تطور البنية التحتية الرقمية، ومؤشرات الابتكار.

كما شمل الجانب التطبيقي أيضا تحليل علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية والرقمية، حيث قام الباحث بقياس مدى تأثير الرقمنة على تقليل الاعتماد على النفط، من خلال تتبع تطور القطاعات الرقمية مثل التكنولوجيا المالية والخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي.

وقد أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يمثل عاملًا رئيسيًا في إعادة هيكلة الاقتصاد، حيث يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المالية، والخدمات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، كما يساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التقلبات العالمية وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

- **الدراسة الثالثة: دراسة** Emily Johnson(2025) **فقد تناولت في دراستها** Artificial intelligence and digital economy as drivers of economic diversification **والمنشورة في** MDPI Sustainability Journal **بجامعة** Cambridge، دور الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للدول. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية مساهمة التقنيات الحديثة في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال دعم الابتكار وتحسين الإنتاجية وتوسيع الأنشطة

الاقتصـــادية، اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي المقارن باســـتخدام بيانات دولية مأخوذة من دول متقدمة ونامية، دون استخدام أدوات ميدانية مثل الاستبيان.

وقد تمثل التطبيق في مقارنة مؤشــرات الاقتصـــاد الرقمي والذكاء الاصـــطناعي بين عدة دول، وتحليل تأثيرها على مستويات التنويع الاقتصادي، الإنتاجية، والابتكار.

كما ركزت الدراســـة على تحليل العلاقة بين إدماج الذكاء الاصـــطناعي والتحول الرقمي وبين توســـع الأنشـطة الاقتصـادية، من خلال دراسـة اختلاف التجارب الدولية في تبني التقنيات الحديثة وأثرها على البنية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التكامل بين الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي يساهم بشكل كبير في خلق اقتصـاد أكثر تنوعًا واستدامة، حيث يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصـادي، ورفع مستوى الابتكار، وتوسيع القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يعزز قدرة الدول على مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية.

**المطلب الثالث: القيمة المضافة من الدراسة**

- تتمثل القيمة المضـافة للدراسـة الحالية في أنها تتناول موضـوع القطاعات الرقمية ودورها في تزايد التنوع الاقتصـــادي في إطار دراســـة حالة تطبيقية حديثة للمملكة العربية الســـعودية، وهو ما يميزها عن أغلب الدراسـات السـابقة التي اعتمدت غالبا على التحليل النظري أو النماذج القياسـية دون التعمق في دراسـة حالة ميدانية متكاملة .
- على عكس بعض الدراســات العربية التي ركزت على التحول الرقمي أو الاقتصـــاد الرقمي بشـكل عام، تأتي الدراسة الحالية لتركز على القطاعات الرقمية بشكل أكثر تحديدًا (مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات الرقمية، والابتكار التكنولوجي) ودورها المباشـــر في دعم التنوع الاقتصـــادي، مما يمنحها بعدًا أكثر دقة وواقعية .
- كما تميزت الدراسة الحالية بالجمع بين التحليل النظري والتطبيقي في سياق دولة واحدة (السعودية)، وهو ما يسـمح بفهم أعمق لآليات تأثير الرقمنة على التنويع الاقتصـادي داخل بيئة اقتصـادية نفطية تسـعى فعليًا للتحول، بخلاف الدراسات التي قارنت بين عدة دول دون تعمق في حالة واحدة .
- إضـــافة إلى ذلك، تقدم الدراســـة الحالية معالجة حديثة لواقع رؤية الســـعودية 2030 والتحول الرقمي المصـاحب لها، وهو جانب لم تتطرق إليه الدراسـات السـابقة بشـكل مفصـل، مما يعزز حداثة الموضـوع وأهميته .

- كما تبرز القيمة المضـافة في اعتماد الدراسـة على تحليل مؤشـرات اقتصـادية حديثة مرتبطة بالرقمنة والتنوع الاقتصـادي داخل السـعودية، ما يسـاهم في تقديم نتائج أكثر واقعية وقابلة للتطبيق مقارنة بالدراسات النظرية السابقة .
- وأخيرًا، تسـاهم الدراسـة الحالية في سـد الفجوة البحثية المتعلقة بربط القطاعات الرقمية مباشـرة بمؤشـرات التنوع الاقتصـادي مثل الاسـتثمار، النمو، والتجارة الخارجية داخل اقتصـاد نفطي متحول، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بنفس العمق والتركيز.

## خلاصة الفصل

يتضح من خلال هذا الفصل أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح توجها استراتيجيا ترتكز عليه الدول في سعيها لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، خاصة الريعية منها. وقد أبرزت المفاهيم النظرية أن القطاعات الرقمية تمثل اليوم أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، نظرا لقدرتها على خلق أنشطة جديدة قائمة على المعرفة والابتكار، مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد التشاركي.

كما بينت النظريات الاقتصادية الحديثة أن التنوع الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بمدى تطور البنية التحتية الرقمية، حيث يساهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة القطاعات التقليدية من جهة، وفي خلق قطاعات جديدة من جهة أخرى، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الإنتاج والدخل. وقد ساعدت النماذج النظرية المختلفة في تفسير العلاقة التكاملية بين الرقمنة والتنويع الاقتصادي، باعتبار أن التكنولوجيا أصبحت عاملا أساسيا في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى، أظهر الإطار النظري أن نجاح عملية التنوع الاقتصادي لا يعتمد فقط على تبني التقنيات الرقمية، بل يرتبط أيضا بمدى توفر بيئة مؤسساتية وتشريعية داعمة، إضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز الابتكار. كما أكدت الدراسات النظرية أن الاقتصادات التي نجحت في دمج الرقمنة ضمن سياساتها الاقتصادية استطاعت تحقيق مستويات أعلى من المرونة والاستدامة الاقتصادية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين القطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي هي علاقة تكاملية، حيث تمثل الرقمنة أداة فعالة لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية، بينما يشكل التنوع الاقتصادي هدفا استراتيجيا تسعى إليه الدول لضمان الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التغيرات والتقلبات العالمية.

# الفصل الثاني

# دراسة حالة المملكة العربية السعودية

## تمهيد

يشهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأخيرة تحولات هيكلية عميقة في إطار توجهه نحو تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، وذلك تماشيا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد أصبح التحول نحو الاقتصاد الرقمي أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها المملكة في بناء نموذج اقتصادي جديد يقوم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا الحديثة، من خلال تطوير قطاعات رقمية متقدمة مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية.

كما تبرز أهمية دراسة حالة الاقتصاد السعودي باعتباره نموذجا واقعيا لاقتصاد يسعى إلى تحقيق التنوع الاقتصادي عبر الاستثمار في القطاعات الرقمية، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال. كما أن هذا التحول لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل شمل أيضا الجوانب التشريعية والمؤسساتية الداعمة للتحول الرقمي، مما ساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة وتنافسية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل التوسع في القطاعات الرقمية، من خلال دراسة أهم السياسات المعتمدة، واستعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتحول الرقمي، إضافة إلى تقييم مدى مساهمة هذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

## المبحث الأول: الإطار العام للتنوع الاقتصادي القائم على الرقمنة في المملكة العربية السعودية

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث أصبحت الرقمنة من أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية ورفع كفاءة القطاعات المختلفة. وقد دفعت هذه التحولات العديد من الدول إلى تبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى الانتقال من الاقتصادات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية نحو اقتصادات أكثر تنوعًا قائمة على المعرفة والابتكار والتقنيات الحديثة.

في هذا الإطار، سعت المملكة العربية السعودية إلى إعادة هيكلة نموذجها الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاعات غير النفطية وتوظيف الرقمنة كأداة رئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك ضمن توجهات رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي تنافسي قائم على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا. وقد ساهمت برامج التحول الرقمي في تطوير البنية التحتية التقنية، ودعم الخدمات الإلكترونية، وتشجيع نمو قطاعات حديثة مثل التجارة الإلكترونية، والتقنيات المالية، والذكاء الاصطناعي، والخدمات الرقمية.

يهدف هذا المبحث إلى تناول الإطار العام للتنوع الاقتصادي القائم على الرقمنة في المملكة العربية السعودية، من خلال التطرق إلى مقومات التحول الرقمي، وأهم السياسات والبرامج التي اعتمدتها المملكة لتعزيز الاقتصاد الرقمي، إضافة إلى إبراز دور هذه التحولات في دعم القطاعات الاقتصادية الجديدة وتقليل الاعتماد على النشاط النفطي. وذلك من خلال مطلبين يتناول الأول الإطار العام للتحول الرقمي في المملكة، بينما يركز الثاني على تجربة المملكة في تحقيق التنوع الاقتصادي بالاعتماد على الرقمنة.

### المطلب الأول: الإطار العام للتحول الرقمي في المملكة العربية السعودية

أصبح التحول الرقمي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تطوير اقتصاداتها وتعزيز قدرتها على مواكبة المتغيرات العالمية، حيث ساهم الانتقال من الأساليب التقليدية في إدارة الأنشطة الاقتصادية إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص جديدة للنمو والاستثمار. كما أدى انتشار التكنولوجيا الرقمية إلى إعادة تشكيل مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تطوير الخدمات، وتسهيل المعاملات، وتعزيز الابتكار.

في هذا السياق، تبنت المملكة العربية السعودية توجهًا استراتيجيًا نحو التحول الرقمي باعتباره أحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال تبني مجموعة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى بناء اقتصاد رقمي متطور. وقد ارتبط هذا التحول بشكل كبير برؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تعزيز دور التقنية والابتكار، وتطوير البنية التحتية الرقمية، ورفع مساهمة القطاعات الحديثة في الاقتصاد الوطني.

يتطلب تحقيق التحول الرقمي توفير مجموعة من المقومات الأساسية، من بينها البنية التحتية التقنية المتطورة، والبيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة، إضافة إلى تنمية القدرات البشرية وتعزيز الابتكار. ومن خلال ذلك، عملت المملكة على دعم الخدمات الرقمية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للدخل.

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم عناصر التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة تطور هذا التحول، وركائزه الأساسية، والجهات والبرامج الداعمة له.

**الفرع الأول: نشأة وتطور التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية**

بدأ التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية بشكل تدريجي مع مطلع الألفية الثالثة، حيث تم إدخال أنظمة الحكومة الإلكترونية في عدد من القطاعات مثل الاتصالات والمالية والصحة، بهدف تحسين كفاءة الخدمات العمومية وتسهيل الإجراءات الإدارية وقد مثّلت هذه المرحلة الأساس الأولي لبناء منظومة رقمية داخل المؤسسات الحكومية[1].

شهدت المملكة خلال هذه المرحلة توسعًا في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، من خلال رقمنة الخدمات الحكومية وتطوير قنوات تواصل رقمية بين المواطن والإدارة. كما تم اعتماد نماذج عالمية في قياس نضج الحكومة الإلكترونية، وهو ما ساهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز الشفافية[2].

[1] Al-Mushayt, O.S. et al **Electronic-government in Saudi Arabia**: A positive revolution in the peninsula. arXiv. 2012, p 36.

[2] **تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية**:(UN E-Government Survey)
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey

شكّل إطلاق رؤية السعودية 2030 نقطة تحول استراتيجية في مسار التحول الرقمي، حيث أصبح الاقتصاد الرقمي أحد الركائز الأساسية لتنويع مصادر الدخل وقد تم إطلاق برامج وطنية كبرى مثل برنامج التحول الوطني، إضافة إلى دعم الابتكار وتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة[1].

عملت المملكة على تعزيز بنيتها التحتية الرقمية من خلال تطوير شبكات الاتصالات، وتوسيع خدمات الإنترنت، وإنشاء منصات حكومية رقمية موحدة. كما ساهم ذلك في تحسين ترتيب المملكة عالميًا في مؤشرات الحكومة الرقمية، مع زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات العامة[2].

**الفرع الثاني: ركائز التحول الرقمي ودور البنية التحتية**

التحول الرقمي ليس مجرد صيحة تكنولوجية أو خطوة اختيارية، بل هو عملية إعادة هيكلة شاملة لطريقة عمل المؤسسات والدول لتقديم قيمة أعلى من خلال التكنولوجيا.

تقوم هذه العملية على ركائز أساسية تضمن نجاحها، وتلعب البنية التحتية الرقمية دور "العمود الفقري" الذي يضمن استقرار واستدامة هذا التحول.

**أولا: ركائز التحول الرقمي الأساسية**

يتطلب التحول الرقمي الناجح التوازن بين أربعة ركائز رئيسية:

1. **الرؤية والإستراتيجية**(Strategy & Vision) : التحول الرقمي لا يبدأ بالتكنولوجيا، بل برؤية واضحة من القيادة تحدد الأهداف المستهدفة وكيفية إعادة ابتكار نموذج العمل .(Business Model) يتطلب هذا الأمر صياغة إستراتيجية مرنة قادرة على مواءمة التقنيات الحديثة مع الأهداف التجارية طويلة الأجل للمؤسسة لضمان تحقيق عائد حقيقي على الاستثمار وتجنب العشوائية الرقمية[3].

[1] Alkorbi, S. & Alrwais, **O An Empirical Case Study of Digital Government Transformation in Saudi Arabia**. Information Journal.2025 . P22.
[2] Makki, A.A. & Alqahtani, A.Y. **Modeling barriers surrounding digital government implementation in Saudi Arabia**. Sustainability.2022 p122.
[3] McKinsey & Company , **Unlocking success in digital transformations**, 2018, p03, https://www.mckinsey.com/capabilities/people-and-organizational-performance/our-insights/unlocking-success-in-digital-transformations

2. **الثقافة والكوادر البشرية** (Culture & People): تأهيل الموظفين وتغيير عقليتهم لتقبل الابتكار والمرونة (Agility) يعد حجر الأساس. بدون ثقافة مؤسسية تشجع على التجربة وتتقبل التعلم من الأخطاء، ستواجه التكنولوجيا بمقاومة داخلية شرسة من الموظفين تفشلها، حيث يكمن التحدي الأكبر في إدارة التغيير البشري وليس التقني.[1]
3. **العمليات**(Processes) : تشمل هذه الركيزة إعادة هندسة العمليات الداخلية وتبسيطها لتصبح رقمية بالكامل (End-to-End)، مما يلغي البيروقراطية ويزيد من كفاءة الأداء وسرعته لا يعني التحول الرقمي أتمتة العمليات القديمة والمعقدة، بل إعادة ابتكارها وتفكيك العقبات التشغيلية لتصبح أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات.[2]
4. **التكنولوجيا والبيانات** (Technology & Data): تتضمن اختيار الأدوات التقنية المناسبة واستغلال البيانات الضخمة لتحليل الأداء واتخاذ قرارات استباقية مبنية على حقائق وليس تخمينات لتصبح البيانات في هذه الركيزة بمثابة "النفط الجديد" للمؤسسة، حيث يتم تجميعها، تحليلها، وتحويلها إلى رؤى استراتيجية تدعم الابتكار المستمر وتوقع سلوك العملاء.[3]

**ثانيا: دور البنية التحتية في دعم التحول الرقمي**

البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure) هي الأساس المادي والبرمجي الذي تُبنى عليه الركائز السابقة. بدون بنية تحتية قوية ومحدثة، تنهار أي محاولة للتحول الرقمي. وتتجلى أهميتها في الأدوار التالية[4]:

- توفر السحابة المرونة والقابلية للتوسع وتخفيض التكاليف التشغيلية للمؤسسات.
- تتيح تخزين البيانات وتشغيل الأنظمة الضخمة دون الحاجة للاستثمار في خوادم محلية مكلفة.

---

[1] تقرير بحثي مشترك بين معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومؤسسة ديلويت (MIT Sloan Management Review & Deloitte) بعنوان "**Coming of Age Digitally**"، 2018، ص 12، للاطلاع عليه من الرابط: https://sloanreview.mit.edu/projects/coming-of-age-digitally/

[2] نفس المرجع.

[3] Gartner, **Information Technology Score for Digital Business, Data-Driven Decisions Architecture**, 2021, p7.

[4] تقرير البنك الدولي الشامل "**Digital Progress and Trends Report**"، 2023، ص 64، للاطلاع عليه من الرابط: https://www.worldbank.org/en/publication/digital-progress-and-trends-report

- تُشكل منصة تشغيلية موحدة تسمح بدمج التطبيقات والوصول الآمن للمعلومات من أي مكان وفي أي وقت.
- تعد شبكات الاتصال بمثابة الشرايين الحيوية التي تضمن تدفق البيانات والمعلومات بسلاسة.
- تعتمد التقنيات الحديثة مثل إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي كلياً على شبكات فائقة السرعة وزمن استجابة منخفض.
- تمكن شبكات الجيل الخامس (G5) والجيل السادس (G6) من تشغيل الأنظمة الذكية والمدن الذكية بكفاءة وموثوقية عالية.
- تحمي الأنظمة الرقمية من التهديدات والاختراقات المتزايدة التي تصاحب التوسع في التحول الرقمي.
- توفر جدران حماية متطورة، أنظمة تشفير معقدة، وبروتوكولات تحقق صارمة لحماية أصول المؤسسة الرقمية.
- تضمن الحفاظ على خصوصية بيانات المستخدمين، مما يبني جداراً من الثقة الاستراتيجية مع العملاء والشركاء.
- تؤمن القدرة المادية والاستيعابية اللازمة لمعالجة وتخزين كميات هائلة من البيانات الناتجة عن المعاملات اليومية.
- توفر بيئة تشغيل آمنة ومستقرة (من حيث الطاقة المستمرة، التبريد، والحماية الفيزيائية) للخوادم العملاقة.

**الفرع الثالث: المؤسسات والبرامج الداعمة للاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية**

تمتلك المملكة العربية السعودية منظومة متكاملة من المؤسسات والبرامج الإستراتيجية المصممة لدعم وبناء الاقتصاد الرقمي كجزء أساسي من رؤية المملكة 2030، من بينها:

**أولا المؤسسات الداعمة**

1. **وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات**(MCIT) : تُعد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من أهم الجهات المسؤولة عن قيادة التحول الرقمي في المملكة، حيث تعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير البيئة الرقمية، وتمكين الابتكار التقني.[1]

[1] التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الاتصالات السعودية بعنوان **Saudi Arabia - Digital Economy**، 2025، الرابط للاطلاع عليه: https://www.trade.gov/country-commercial-guides/saudi-arabia-digital-economy

2. **الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي** (SDAIA): يعتبر المرجع الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة، وتتولى تنظيم وإطلاق المبادرات التي تستثمر في التقنيات الناشئة لرفع كفاءة القطاعات الاقتصادية والخدمية.[1]
3. **هيئة الحكومة الرقمية**: تتولى هيئة الحكومة الرقمية تنظيم وتطوير الحكومة الرقمية في المملكة من خلال وضع المعايير والسياسات الخاصة بالخدمات الحكومية الرقمية، ورفع مستوى جودة الخدمات الإلكترونية. كما تعمل على برامج تهدف إلى قياس مستوى التحول الرقمي للجهات الحكومية وتطوير القدرات الرقمية.

**ثانيا: البرامج المستخدمة والداعمة**

1. **برنامج التحول الوطني**: أطلق برنامج التحول الوطني ضمن برامج تحقيق رؤية السعودية 2030، ويهدف إلى تحسين الخدمات الحكومية، رفع كفاءة القطاع العام، وتمكين القطاع الخاص من خلال التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية.[2]
2. **سياسة "الحوسبة السحابية أولا"** (Cloud First Policy): مبادرة تنموية تُلزم الجهات الحكومية والشركات الوطنية بإعطاء الأولوية للحلول السحابية عند بناء أو تحديث بنيتها التكنولوجية، مما أدى لجذب استثمارات عالمية ضخمة لإنشاء مناطق سحابية بالمملكة (مثل Google Cloud وAWS).[3]
3. **برنامج الحكومة الرقمية**: يهدف إلى تسريع انتقال الجهات الحكومية من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الرقمية المتكاملة، من خلال تحسين تجربة المستفيد، تطوير المنصات الإلكترونية، ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

[1] **إستراتيجية سدايا المنشورة عبر المنصة الوطنية الموحدة وبوابة حوكمة البيانات الحكومية الرسمية**، مستهدفات 2030.

[2] الموقع الرسمي لرؤية السعودية 2030 ، **برنامج التحول الوطني**، الموقع الرسمي:https://www.vision2030.gov.sa/

[3] **السياسات والتشريعات الرقمية المنشورة بالمنصة الوطنية الموحدة**، وتقرير البنك الدولي للشراكة الرقمنية بالتعاون مع المملكة، 2025، الرابط للاطلاع عليه: https://my.gov.sa/ar/content/digital-strategy

## المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية وتنموية عميقة، ارتكزت بشكل أساسي على تبني الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني بعيداً عن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية. وقد جاء هذا التوجه في إطار رؤية المملكة 2030 التي وضعت التحول الرقمي في صلب استراتيجياتها التنموية، باعتباره أداة فعالة لتعزيز التنافسية الاقتصادية، وتحسين جودة الخدمات، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

وقد عملت المملكة على تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة، وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية، إلى جانب دعم الابتكار والذكاء الاصطناعي والخدمات الحكومية الإلكترونية. كما سعت إلى تهيئة بيئة استثمارية محفزة تستقطب الشركات التكنولوجية والاستثمارات الرقمية، بما يسهم في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وانطلاقاً من ذلك، أصبحت التجربة السعودية في التحول الرقمي من أبرز التجارب العربية التي تعكس قدرة الرقمنة على دعم التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، من خلال تحديث الإدارة الحكومية، وتطوير الاقتصاد الرقمي، وتعزيز ريادة الأعمال، وتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي. وعليه، سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم سياسات التحول الرقمي التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية، ثم إبراز أهم النتائج التي حققتها هذه التجربة في مجال التنوع الاقتصادي والتنمية الرقمية.

### الفرع الأول: استراتيجية التنوع الاقتصادي في السعودية

اعتُبرت سنة 2016م سنةً مهمةً في تاريخ السعودية انطلاقاً من الخطة التي تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي. ويُعتبر التحول الوطني هدفاً استراتيجياً للسعودية، تنتقل من خلاله البلاد تدريجياً من الاعتماد على البترول في إجمالي الدخل الوطني وتوفير الوظائف والمورد المالي لميزانية الدولة، وذلك لخفضه بتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال القطاع الخاص وبمساهمة الدولة في ذلك استعداداً لمرحلة ما بعد نضوب البترول.

اعتمد برنامج التحول الوطني الأهداف الاستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»، وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام 2020م.

وشملت رحلة تحديد المستهدفات مقارنتها مع التجارب والمعايير الإقليمية والدولية، وانطلاقاً من الوضع الحالي، وذلك عبر جهد مشترك بين المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة والجهات المعنية والهيئة العامة للإحصاء. وسنعرض فيما يلي الاستراتيجيات المرتبطة بالتنوع الاقتصادي التي وردت ضمن برنامج التحول الوطني:[1]

**أولا: استراتيجية التنويع الناتج المحلي**

يظهر من خلال الجدول رقم (01) استراتيجية تنويع الناتج المحلي الإجمالي، حيث تستهدف إلى تحسين نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى اجمالي الناتج المحلي إلى نسبة متقاربة إلى المعيار الإقليمي والعالمي بنسبة تقارب 69%

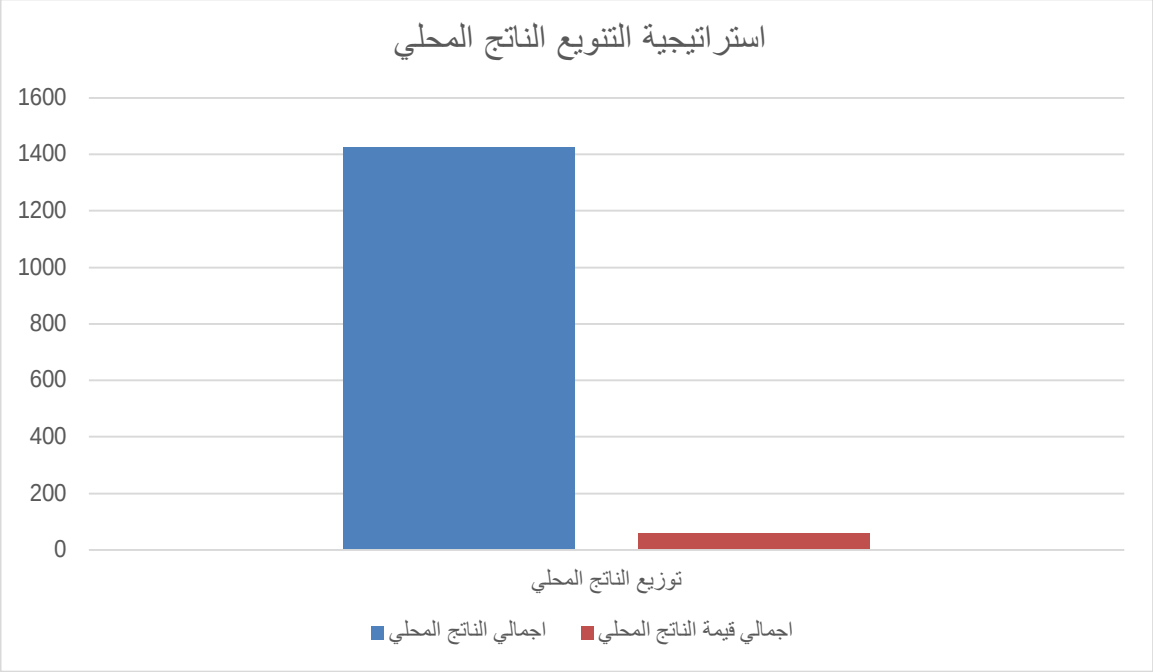
**الجدول رقم (01):** استراتيجية التنويع الناتج المحلي

| الهدف الاستراتيجي | توزيع الناتج المحلي |
|---|---|
| الارتباط بأهداف الرؤية 2030 | انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث |
| | تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية |
| | تطوير قطاع السياحة والترفيه |
| | توطين قطاعات الطاقة المتجددة |
| | تطوين قطاعات المعدات الصناعية |
| | تطوير قطاع تقنية المعلومات |
| | تطوير قطاع التعدين |
| | تطوير قطاع النفط والغاز |
| اجمالي الناتج المحلي | 1.422 |
| نسبة قيمة انتاج محلي | 58 |

[1] رؤية السعودية 2030، **برنامج التحول الوطني، الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني** 2021-2025، المملكة العربية السعودية، ص: 05 https://www.vision2030.gov.sa/ar/

**المصدر**: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعوديةhttp://vision2030.gov.sa

**الشكل رقم (02)**: رسم بياني يبين استراتيجية التنويع الناتج المحلي




**المصدر**: من إعداد الطالبة

يظهر الجدول رقم (01) المتعلق باستراتيجية تنويع الناتج المحلي الإجمالي في إطار رؤية السعودية 2030 توجهًا اقتصاديًا واضحًا نحو تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تشمل تطوير قطاعات اللوجستيك، والسياحة والترفيه، والطاقة المتجددة، والصناعة، والتعدين، وتقنية المعلومات، إضافة إلى إعادة هيكلة بعض المناطق الاقتصادية وفق مزاياها التنافسية بهدف جذب الاستثمارات النوعية. ويعكس هذا التنوع في القطاعات حرص المملكة على بناء اقتصاد متوازن قائم على تعدد مصادر الدخل بدل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي.

كما تُشير البيانات الكمية إلى أن إجمالي الناتج المحلي يبلغ 1.422، في حين تصل نسبة قيمة الإنتاج المحلي إلى 58%، وهو ما يدل على وجود تقدم نسبي في مسار التنويع الاقتصادي، لكنه لا يزال دون المستوى المستهدف المتمثل في تقارب 69%. أما الشكل البياني رقم (02) فيُبرز بصريًا هذا التباين بين المؤشرين، حيث يوضح الفجوة بين الوضع الحالي والطموح الاستراتيجي، مما يعكس أن عملية التحول

الاقتصادي لا تزال في مرحلة تدريجية تتطلب مزيدًا من تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية لتحقيق أهداف رؤية 2030 بشكل كامل.

**ثانيا: استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية**

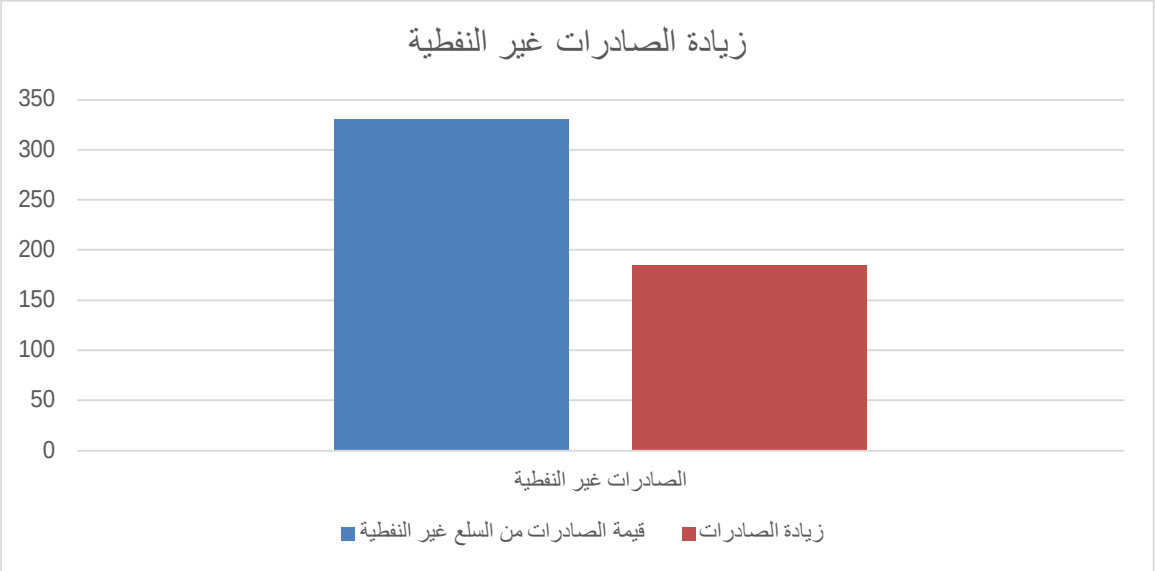
يهدف التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال رؤية 2030 إلى زيادة قيمة الصادرات من السلع غير النفطية لتصل إلى ما يقارب 330 مليار ريال سعودي، وتعد الوزارة المسؤولة عن تنفيذ هذا الهدف هي وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

**الجدول رقم (02):** استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية

| الهدف الاستراتيجي | زيادة صادرات السلع غير النفطية |
|---|---|
| الارتباط بأهداف الرؤية 2030 | انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث |
| | إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء |
| | تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات |
| قيمة الصادرات من السلع غير النفطية | 330 |
| زيادة الصادرات | 185 |

**المصدر**: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعوديةhttp://vision2030.gov.sa

**الشكل رقم (03):** رسم بياني يبني استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية




**المصدر**: من إعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (02) استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية ضمن رؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تعزيز الصادرات وتنويع الاقتصاد من خلال إنشاء منصة لوجستية متطورة، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتأسيس مناطق اقتصادية خاصة تدعم التنافسية. كما تُظهر البيانات أن قيمة الصادرات غير النفطية بلغت 330 مع تسجيل زيادة قدرها 185، مما يعكس نمواً إيجابياً لكنه لا يزال محدوداً مقارنة بالأهداف المسطرة. ويُوضح الشكل البياني هذا التفاوت بين القيمة الإجمالية ومعدل الزيادة، بما يدل على أن قطاع الصادرات غير النفطية يشهد تطوراً تدريجياً يحتاج إلى مزيد من الدعم لتحقيق مستهدفات الرؤية.

**ثالثا: استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية**

يبين الجدول رقم (03) الهدف الاستراتيجي لتنمية الإيرادات غير النفطية حيث تسعى وزارة المالية في المملكة العربية السعودية إلى الوصول إلى قيمة 530 مليار ريال سعودي بهدف تحقيق التوازن في الميزانية، ويُعد هذا الهدف جزءاً من استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية، في إطار تعزيز الاستدامة المالية وتنويع مصادر الدخل ضمن رؤية السعودية 2030.

**الجدول رقم (03):** استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية

| الهدف الاستراتيجي | زيادة صادرات السلع غير النفطية |
|---|---|
| الارتباط بأهداف الرؤية 2030 | تحقيق التوازن في الميزانية |
| قيمة الإيرادات غير نفطية | 163.5 |

**المصدر**: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعوديةhttp://vision2030.gov.sa

**رابعا: استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي**

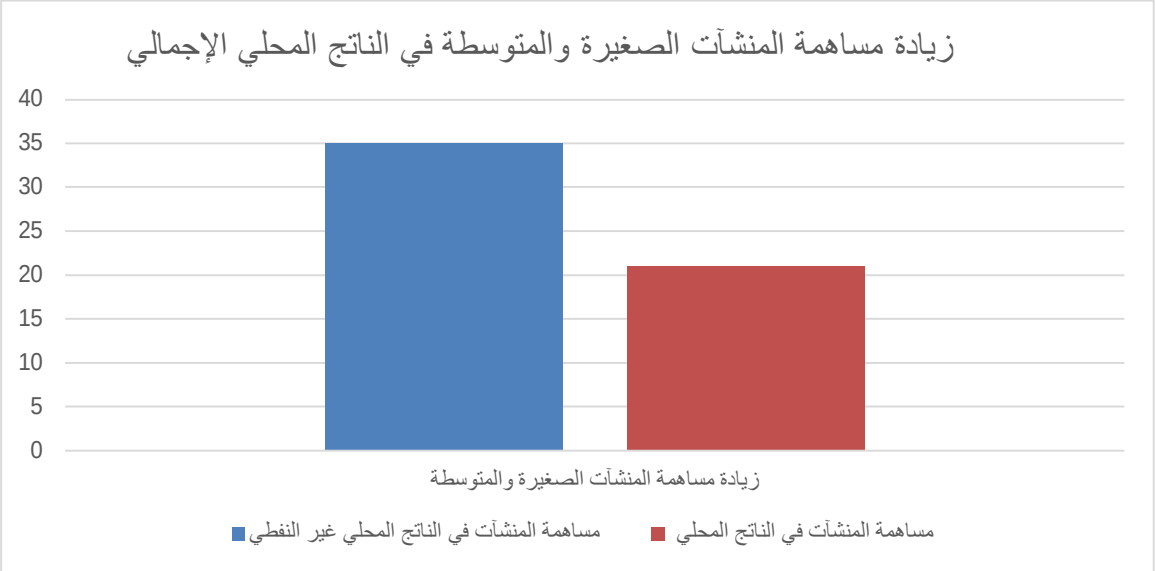
من خلال الجدول رقم (04)، والذي يمثل الهدف الاستراتيجي الرابع، تتولى وزارة التجارة والاستثمار مسؤولية تحقيق الهدف المنشود المتمثل في رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 35% بحلول سنة 2020، وذلك في إطار دعم وتنمية هذا القطاع باعتباره أحد المحركات الأساسية للتنويع الاقتصادي وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

**الجدول رقم (04):** استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

| الهدف الاستراتيجي | استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|
| الارتباط بأهداف الرؤية 2030 | دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة |
| | دعم الأسر المنتجة |
| | دعم ريادة الأعمال |
| نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي | 35 |
| نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي | 21 |

**المصدر**: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعوديةhttp://vision2030.gov.sa

**الشكل رقم (04):** رسم بياني يبني استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي




**المصدر**: من إعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (04) استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ضمن إطار رؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تعزيز دور هذا القطاع الحيوي في دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، من خلال مجموعة من المحاور تشمل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الأسر المنتجة، وتشجيع ريادة الأعمال. وتُظهر البيانات أن نسبة مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي غير النفطي بلغت 35%، بينما بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 21%، وهو ما يعكس دورًا متناميًا لهذا القطاع، لكنه لا يزال دون المستوى المستهدف مقارنة بأهميته الاقتصادية. كما يُوضح الشكل البياني رقم (04) هذا التفاوت بين النسبتين، مما يشير إلى وجود فجوة تحتاج إلى مزيد من الدعم والسياسات التحفيزية لتعزيز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

**الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد السعودي في ظل الرقمنة**

شهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في بنيته الاقتصادية، نتيجة التوجه نحو تبني الرقمنة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في إطار رؤية المملكة 2030 التي جعلت من التحول الرقمي أحد أهم الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ساهم هذا التحول في ظهور مجموعة من الخصائص التي تميز الاقتصاد السعودي الحديث، وتعكس انتقاله التدريجي نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا.

- من أبرز خصائص الاقتصاد السعودي في ظل الرقمنة توجهه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، حيث لم يعد الاقتصاد يعتمد بصورة كلية على العائدات النفطية، بل أصبح يسعى إلى تطوير قطاعات جديدة قائمة على التكنولوجيا والابتكار، مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات المالية الحديثة. ويُعد هذا التوجه من أهم ملامح الاقتصاد الرقمي، لأنه يساهم في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي على المستوى العالمي. وفي هذا السياق فإن الاقتصاد الرقمي أصبح أداة فعالة لدعم أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال خلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعاً ومرونة[1].
- كما يتميز الاقتصاد السعودي في ظل الرقمنة بالتوسع الكبير في البنية التحتية الرقمية، إذ عملت المملكة على تطوير شبكات الاتصالات وتقنيات الجيل الخامس، وتعزيز خدمات الإنترنت، وإنشاء مراكز بيانات متطورة، الأمر الذي ساعد على تحسين جودة الخدمات الإلكترونية وتسريع عملية التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية. ويرى أن نجاح الاقتصاد الرقمي يرتبط بمدى تطور البنية التحتية التكنولوجية التي تسمح بتدفق المعلومات وتسهيل المعاملات الرقمية[2].
- من الخصائص المهمة أيضاً تنامي دور الحكومة الإلكترونية والتحول نحو الإدارة الرقمية، حيث اعتمدت المملكة على رقمنة الخدمات الحكومية وربط المؤسسات الإدارية بمنصات إلكترونية حديثة، مما ساهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين. كما ساعدت هذه الإجراءات في تقليل البيروقراطية وتسريع المعاملات الإدارية، وهو ما يعكس انتقال الاقتصاد السعودي

[1] خالد السبيعي، **الاقتصاد الرقمي ودوره في دعم رؤية المملكة 2030**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 35، العدد 2، 2021، ص 44.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، **التحول الرقمي والاقتصاد المعرفي**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2022، ص 112.

نحو نموذج اقتصادي أكثر مرونة وكفاءة. وفي هذا الإطار بين أن التحول الرقمي في السعودية ساهم بشكل كبير في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز فعالية المؤسسات الحكومية[1].

- إضافة إلى ذلك، يتميز الاقتصاد السعودي في ظل الرقمنة بتزايد الاعتماد على اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت البيانات والمعلومات والتقنيات الحديثة تمثل مورداً اقتصادياً أساسياً في عملية الإنتاج واتخاذ القرار. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالابتكار وريادة الأعمال ودعم المؤسسات الناشئة العاملة في المجال الرقمي، خاصة في قطاعات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتجارة الإلكترونية. ويشير ناصر دادي عدون إلى أن اقتصاد المعرفة يقوم أساساً على استثمار رأس المال البشري والتكنولوجيا الحديثة باعتبارهما من أهم مصادر تحقيق النمو الاقتصادي المعاصر[2].
- من الخصائص البارزة كذلك توسع التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية في المملكة، حيث شهدت المعاملات الإلكترونية نمواً ملحوظاً نتيجة ارتفاع استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، إضافة إلى تشجيع الدولة لعمليات الدفع الإلكتروني والتحول نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد. وقد ساهم ذلك في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار الرقمي وخلق فرص عمل جديدة في المجالات التقنية.

كما ساهمت الرقمنة في تعزيز جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية حديثة تعتمد على الابتكار والتقنيات المتطورة. ويُعد هذا التوجه عاملاً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية، خصوصاً مع سعي المملكة إلى بناء اقتصاد تنافسي قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

**الفرع الثالث: سياسات التنوع الاقتصادي القائمة على القطاعات الرقمية**

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية عميقة في إطار رؤية المملكة 2030، حيث اتجهت إلى تبني سياسات اقتصادية حديثة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، وذلك من خلال الاستثمار في القطاعات الرقمية والتكنولوجية باعتبارها من أهم القطاعات

[1] Alghamdi, A. et al., "**Digital Transformation in Saudi Arabia: Opportunities and Challenges**", International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol.11, No.12, 2020, p. 138.

[2] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 2019، ص 67.

القادرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وقد ساهمت هذه السياسات في تعزيز مكانة الاقتصاد الرقمي داخل الاقتصاد السعودي، وجعل التكنولوجيا والابتكار من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية.

ومن أبرز السياسات التي اعتمدتها المملكة سياسة تطوير البنية التحتية الرقمية، حيث استثمرت الحكومة السعودية بشكل كبير في شبكات الاتصالات والإنترنت وتقنيات الجيل الخامس، إضافة إلى إنشاء مراكز بيانات متطورة وخدمات الحوسبة السحابية، بهدف توفير بيئة تقنية حديثة تدعم الأنشطة الاقتصادية الرقمية. وقد ساعد ذلك على تحسين جودة الخدمات الإلكترونية ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية والإدارية. وفي هذا السياق يرى عبد الرزاق بن حبيب أن نجاح الاقتصاد الرقمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تطور البنية التحتية التكنولوجية وقدرتها على تسهيل تدفق المعلومات والمعاملات الإلكترونية[1].

كما تبنت المملكة سياسة دعم التجارة الإلكترونية باعتبارها من أهم القطاعات الرقمية الحديثة، حيث قامت بإصدار تشريعات لتنظيم المعاملات الإلكترونية، وتسهيل عمليات الدفع الرقمي، وتعزيز حماية المستهلك الإلكتروني. وقد أدى ذلك إلى توسع كبير في حجم التجارة الإلكترونية داخل المملكة، خاصة مع ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت والهواتف الذكية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نمو منصات التجارة الإلكترونية السعودية مثل منصة "نون" ومنصة "سلة"، إضافة إلى التوسع الكبير في خدمات التوصيل والتسوق الإلكتروني.

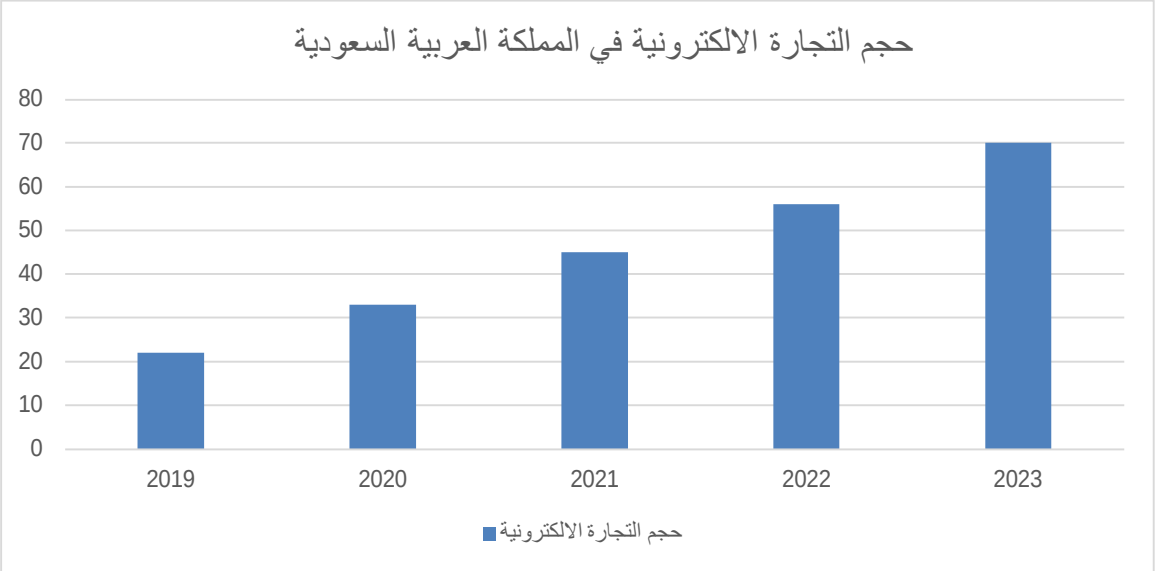
**الجدول رقم (05):** تطور حجم التجارة الإلكترونية في السعودية

| السنة | حجم التجارة الإلكترونية (مليار ريال) |
|---|---|
| 2019 | 22 |
| 2020 | 33 |
| 2021 | 45 |
| 2022 | 56 |
| 2023 | 70 |

**المصدر**: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، 2023.

[1] عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 115.

**الشكل رقم (05):** رسم بياني يبني استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي




**المصدر**: من إعداد الطالبة

يوضح الجدول رقم (05) تطور حجم التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، حيث يظهر نمواً متسارعاً من 22 مليار ريال في سنة 2019 إلى 70 مليار ريال في سنة 2023، وهو ما يعكس التحول الكبير الذي يشهده القطاع الرقمي في المملكة ودوره المتزايد في دعم الاقتصاد الوطني. ويُبرز هذا التطور تأثير التوسع في استخدام التقنيات الرقمية، وتحسن البنية التحتية للاتصالات، إضافة إلى زيادة الاعتماد على الخدمات الإلكترونية في مختلف الأنشطة التجارية.

كما يظهر الشكل البياني المقابل هذا الارتفاع التدريجي والواضح في حجم التجارة الإلكترونية عبر السنوات، مما يدل على ديناميكية هذا القطاع وقدرته على النمو المستمر، ليصبح أحد أهم مكونات الاقتصاد الرقمي في السعودية.

ومن السياسات المهمة أيضاً دعم قطاع الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، حيث أطلقت المملكة "الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، بهدف تحويل السعودية إلى مركز عالمي للتكنولوجيا والابتكار الرقمي. وقد ركزت هذه السياسة على توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الحكومية والطاقة والنقل، بما يساهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات العامة. ومن الأمثلة

على ذلك استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية عبر تطبيق "توكلنا" والمنصات الرقمية المرتبطة بالحكومة الإلكترونية[1].

كما اعتمدت المملكة سياسة دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الرقمية وريادة الأعمال، حيث تم إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال متخصصة في التكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى توفير برامج التمويل والتكوين للشباب ورواد الأعمال. وقد ساهمت هذه السياسة في خلق مشاريع ناشئة تعتمد على الحلول الرقمية والتطبيقات الذكية، مما ساعد على توفير فرص عمل جديدة وتنمية الاقتصاد المعرفي[2].

ومن جهة أخرى، ركزت السعودية على تطوير قطاع التقنيات المالية(FinTech) ، من خلال تحديث الأنظمة المصرفية وتشجيع خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المعاملات الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي. وقد ساهم ذلك في تعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة النظام المالي السعودي[3].

ومن خلال ما سبق يتضح أن المملكة العربية السعودية استطاعت توظيف القطاعات الرقمية كوسيلة فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وذلك عبر تبني سياسات حديثة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة، مما ساهم في تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، وخلق فرص استثمارية جديدة، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي.

[1] خالد السبيعي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] Alghamdi, A. et al, p 141.

[3] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، **تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية**، الرياض، 2022 /https://arab-digital-economy.org

## المبحث الثاني: دور القطاعات الرقمية في تحقيق التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يشكل التحول نحو الاقتصاد الرقمي أحد أبرز التوجهات الحديثة التي اعتمدتها العديد من الدول لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، سعت المملكة العربية السعودية من خلال رؤية السعودية 2030 إلى تعزيز مساهمة القطاعات الرقمية في دعم النمو الاقتصادي، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق مصادر دخل جديدة، ورفع مستوى التنافسية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أولت المملكة اهتماماً كبيراً بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، ودعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، إضافة إلى الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية والتقنيات الحديثة. كما انعكس هذا التوجه في ارتفاع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم الاستثمارات التقنية، وتحسن مؤشرات الحكومة الإلكترونية والاقتصاد المعرفي.

وتبرز أهمية دراسة مؤشرات دور القطاعات الرقمية في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال قدرتها على قياس مدى نجاح السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في تعزيز التحول الرقمي وتنويع القاعدة الاقتصادية. وتشمل هذه المؤشرات مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي، ونسبة نمو التجارة الإلكترونية، وحجم الاستثمارات الرقمية، ومعدلات الابتكار، إضافة إلى تطور البنية التحتية الرقمية ومؤشرات التوظيف في القطاعات التقنية. ومن ثم، فإن تحليل هذه المؤشرات يساعد على إبراز الدور المتنامي للقطاعات الرقمية في دعم الاقتصاد السعودي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستقبلية.

### المطلب الأول: مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي

يشكل قياس مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى تقدم الاقتصاد الرقمي داخل أي دولة، ومدى قدرته على التأثير في بنية الاقتصاد الوطني. وفي المملكة العربية السعودية، أصبح هذا المؤشر يحظى بأهمية متزايدة في ظل التوجه الاستراتيجي نحو بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والتقنيات الحديثة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتبرز أهمية هذا المطلب في كونه يسلط الضوء على الدور المتنامي للقطاعات الرقمية، مثل الاتصالات وتقنية المعلومات، والتجارة الإلكترونية، والخدمات السحابية، والذكاء الاصطناعي، في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن القطاعات التقليدية، وعلى رأسها القطاع النفطي. كما يهدف إلى تحليل تطور هذه المساهمة خلال السنوات الأخيرة، وإبراز العوامل التي ساهمت في تعزيزها، مثل الاستثمارات الحكومية، والتحول الرقمي في الخدمات، وتنامي الابتكار التقني.

وعليه، فإن دراسة مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي تتيح فهماً أعمق لمدى فعالية السياسات الاقتصادية الرقمية، ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام، وتعزيز مكانة المملكة ضمن الاقتصادات العالمية المتقدمة في مجال الاقتصاد الرقمي.

**الفرع الأول: نسبة مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي**

يشكل قياس نسبة مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الكمية التي تعكس مدى تطور الاقتصاد الرقمي داخل المملكة العربية السعودية، ومدى اندماجه في البنية الاقتصادية العامة. وتبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يوضح حجم الإضافة التي تحققها القطاعات الرقمية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية التقليدية[1].

ومن خلال موقع الهيئة العامة للإحصاء، فإن حصة الاقتصاد الرقمي تبلغ 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي:[2]

كشفت الهيئة العامة للإحصاء أن حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي حققت ارتفاعًا بلغ 15.6%، بزيادة نسبتها 1.6% مقارنة بعام 2022. وذلك وفقاً لنتائج نشرة إحصاءات الاقتصاد الرقمي لعام 2023م .

[1] هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية..(CST) **تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية** .الرياض: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية 2023. https://www.cst.gov.sa/

[2] موقع الهيئة العامة للإحصاء، **موقع حكومي مسجل لدى هيئة الحكومة الرقمية** 2025، https://www.stats.gov.sa/ar/

وأوضحت النشرة أن واردات سلع تقنية المعلومات والاتصالات سجلت نموًا ملحوظًا بـ 54.9 مليار ريال في عام 2023 مقارنة بعام 2022 حيث كانت 45.8 مليار ريال وبمعدل نمو بلغ 19.9%. وفي المقابل حققت الصادرات والسلع المعاد تصديرها لذات التقنيات نموًا بلغ قدره 76.1%، حيث ارتفعت من 6.7 مليار ريال إلى 11.8 مليار ريال خلال الفترة نفسها.

وأظهرت النشرة أن نسبة المنشآت التي تستخدم أجهزة أو أنظمة ذكية مرتبطة بالإنترنت بلغت 71.6% من إجمالي المنشآت المتصلة بالإنترنت، ومن أبرز تلك التقنيات: أنظمة الإنذار الذكية، العدادات الذكية، المصابيح، وكاميرات المراقبة الذكية. وفيما يتعلق بالجوانب المالية للقطاع، بلغت الإيرادات التشغيلية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات في عام 2023 نحو 236.4 مليار ريال، مقابل نفقات تشغيلية بلغت 115.4 مليار ريال، كما بلغت تعويضات المشتغلين في هذا القطاع 27.5 مليار ريال[1].

وبحسب مستويات الاقتصاد الرقمي فإن مساهمة المستوى الأساسي من الاقتصاد الرقمي بلغت 2.6% والذي يشمل: الأنشطة المنتجة لسلع وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات. في حين أن مساهمة المستوى الضيق بلغت 2.3% والذي يشمل: المنشآت التي تعتمد على المدخلات الرقمية. بينما بلغت نسبة مساهمة المستوى الواسع 10.7% والذي يشمل: المنشآت التي تُحسن منتجاتها وخدماتها بشكل كبير باستخدام المدخلات الرقمية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المسح يستند إلى المعايير الدولية الواردة في دليل إنتاج الإحصاءات في الاقتصاد الرقمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، بما يضمن قابلية المقارنة الدولية للمؤشرات الصادرة عن المملكة.

[1] الهيئة العامة للإحصاء السعودية، **الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية** .الرياض2023. https://www.stats.gov.sa/ar/

**الفرع الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي المرتبط بالاقتصاد الرقمي**

شهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأخيرة تحولاً نوعياً في بنيته الإنتاجية، حيث أصبح الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي غير النفطي، في إطار التوجه الاستراتيجي الذي تقوده المملكة ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز اقتصاد المعرفة[1].

وقد انعكس هذا التحول بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي المرتبطة بالقطاع الرقمي، إذ سجل الاقتصاد الرقمي في المملكة نمواً متسارعاً نتيجة التوسع في الاستثمار في تقنيات الاتصالات، والخدمات السحابية، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى دعم الحكومة للبنية التحتية الرقمية والتحول الحكومي الإلكتروني[2].

تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن الاقتصاد الرقمي في المملكة واصل نموه المستمر خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 16%في عام 2024 مقارنة بـ 15.6% في عام 2023، وهو ما يعكس نمواً متسارعاً في القيمة المضافة للأنشطة الرقمية داخل الاقتصاد الوطني. كما يُظهر هذا التطور ارتفاعاً في الإيرادات التشغيلية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والتي تجاوزت مئات المليارات من الريالات، مدفوعة بنمو خدمات البرمجيات، والاتصالات، والحوسبة السحابية [3].

ويعود هذا النمو إلى عدة عوامل رئيسية، من أبرزها[4]:

- التوسع في مشاريع التحول الرقمي الحكومي .
- دعم الابتكار وريادة الأعمال التقنية .
- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات .
- نمو التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية .
- ارتفاع الطلب على الحلول التقنية في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

[1] هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (2023) .(CST) ، مرجع سبق ذكره

[2] الهيئة العامة للإحصاء السعودية. مرجع سبق ذكره

[3] نفس المرجع

[4] Handbook on Measuring **Digital Economy Statistics.** United Nations. World Bank.2023

كما تشير التقارير الدولية إلى أن الاقتصاد السعودي يشهد نمواً في الناتج المحلي غير النفطي مدفوعاً بشكل كبير بالتحول الرقمي، حيث أصبحت القطاعات التقنية تساهم في تعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في مجالات التكنولوجيا الحديثة. وهذا يعكس انتقال المملكة من اقتصاد يعتمد على الموارد التقليدية إلى اقتصاد أكثر تنوعاً قائم على الابتكار والمعرفة[1].

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تطور معدل النمو الاقتصادي المرتبط بالاقتصاد الرقمي في المملكة يعكس نجاح السياسات الاقتصادية الحديثة، ويؤكد الدور المحوري للقطاع الرقمي في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي.

**المطلب الثاني: دور القطاعات الرقمية في التجارة الخارجية**

تتجه التجارة الخارجية في العصر الحديث نحو تحول جذري بفعل التطور المتسارع في القطاعات الرقمية، حيث أصبحت هذه القطاعات تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل آليات التبادل التجاري الدولي. وقد ساهمت الرقمنة في تسهيل عمليات التصدير والاستيراد من خلال المنصات الإلكترونية، وتقليص القيود الزمنية والجغرافية، إضافة إلى تحسين كفاءة سلاسل الإمداد عبر استخدام تقنيات التتبع والتحليل الرقمي.

وفي هذا السياق، لم تعد التجارة الخارجية تعتمد فقط على التدفقات المادية للسلع والخدمات، بل أصبحت ترتكز بشكل متزايد على التدفقات الرقمية للمعلومات والبيانات، مما أتاح للمؤسسات والدول فرصاً أوسع للوصول إلى الأسواق العالمية بسرعة أكبر وتكلفة أقل. كما أسهمت القطاعات الرقمية في تعزيز تنافسية الصادرات من خلال تحسين عمليات التسويق، ورفع جودة المنتجات، وتوسيع قاعدة العملاء عبر المنصات العالمية.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى إبراز الدور الذي تؤديه القطاعات الرقمية في تطوير التجارة الخارجية، من خلال تحليل آليات تأثيرها على المبادلات الدولية، واستعراض أهم الفرص التي توفرها، إلى جانب التحديات التي قد تطرحها هذه التحولات الرقمية.

[1] Saudi Arabia Economic Update: **Digital Transformation and Growth.** Washington, D.C.

**الفرع الأول: أثر الرقمنة على الصادرات (الخدمات الرقمية، التجارة الإلكترونية)**

أحدثت الرقمنة تحولا جذريا في هيكل التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، تماشياً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تسعى لتنويع مصادر الدخل القومي ورفع نسبة الصادرات غير النفطية. لقد شهدت صادرات الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية نموا متسارعا خلال السنوات الثلاث الماضية (2023 – 2025)، فيما يلي تحليل لأثر الرقمنة على الصادرات السعودية :

**5. أثر الرقمنة على صادرات الخدمات الرقمية**

تشمل الخدمات الرقمية (المتصلة بتقنية المعلومات، البرمجيات، الحوسبة السحابية، والخدمات الاستشارية والمالية الرقمية). وقد ساهم التوسع في البنية التحتية الرقمية للمملكة في تحويلها إلى مركز إقليمي لتصدير هذه الخدمات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

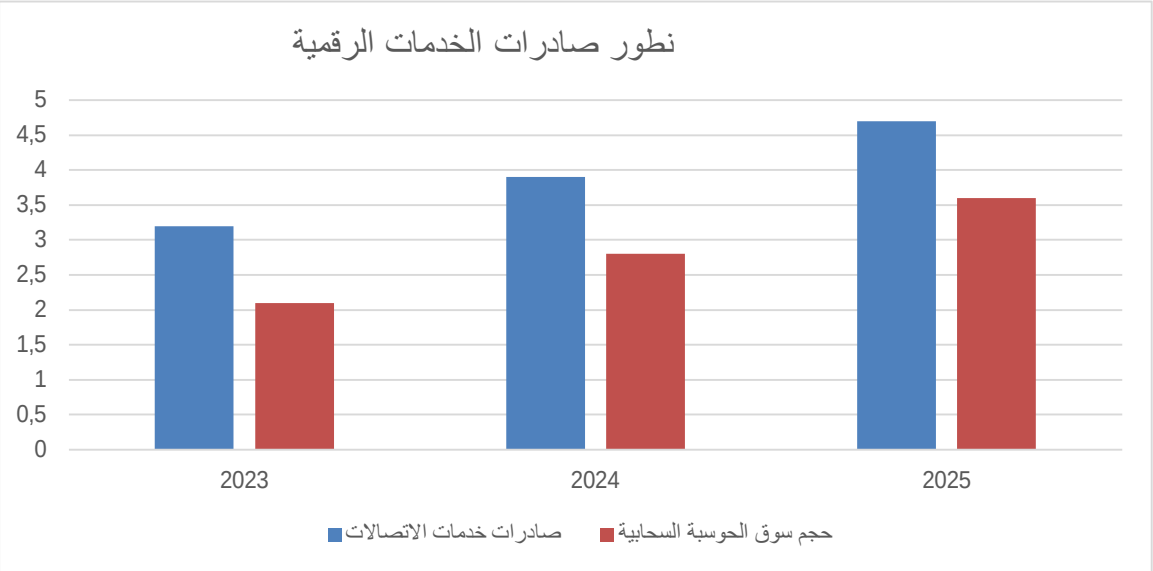
**الجدول رقم (06)**: تطور صادرات الخدمات الرقمية والاتصالات في السعودية (بمليار دولار)

| المؤشر / السنة | 2023 | 2024 | 2025 (تقديري) | معدل النمو الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| **حجم صادرات خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات** | 3.2 | 3.9 | 4.7 | ~ %46 |
| **حجم سوق الحوسبة السحابية ومراكز البيانات** | 2.1 | 2.8 | 3.6 | ~ %71 |
| **ترتيب المملكة في مؤشر النضج الرقمي (GovTech)** | البنك الدولي: ضمن الصدارة العالمية (مجموعة A) | المحافظة على الترتيب الصاعد | المرتبة الـ 3 عالمياً في المؤشر | صعود مستمر |

**المصدر**: هيئة الحكومة الرقمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية

[1] **هيئة الحكومة الرقمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية** للاطلاع عليه من الرابط: https://saudipedia.com/

**الشكل رقم (06):** رسم بياني يبين تطور صادرات الخدمات الرقمية والاتصالات في السعودية (بمليار دولار)




**المصدر**: من إعداد الطالبة

يوضح الجدول رقم (06) تطور صادرات الخدمات الرقمية والاتصالات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023–2025، حيث يشير إلى نمو ملحوظ في حجم صادرات خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات من 3.2 مليار دولار سنة 2023 إلى 4.7 مليار دولار متوقعة سنة 2025، بنسبة نمو إجمالية تقارب 46%، وهو ما يعكس توسعًا متسارعًا في الاقتصاد الرقمي السعودي. كما يبرز الجدول تطور سوق الحوسبة السحابية ومراكز البيانات من 2.1 إلى 3.6 مليار دولار، بنسبة نمو أعلى تقارب 71%، مما يدل على تسارع الطلب على الخدمات الرقمية المتقدمة والبنية التحتية التقنية. [1]

إضافة إلى ذلك، يبين المؤشر تحسن ترتيب المملكة في مؤشر النضج الرقمي (GovTech) من ضمن الفئة المتقدمة عالميًا إلى المرتبة الثالثة عالميًا، وهو ما يعكس قوة التحول الرقمي وفعالية السياسات الحكومية في دعم هذا القطاع.

ويؤكد الشكل البياني رقم (06) هذا المسار التصاعدي الواضح في مختلف المؤشرات، مما يدل على أن المملكة تمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز مكانتها كمركز إقليمي وعالمي في الاقتصاد الرقمي والخدمات التقنية.

[1] هيئة الحكومة الرقمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية للاطلاع عليه من الرابط: https://saudipedia.com/

### 6. أثر الرقمنة على التجارة الإلكترونية عبر الحدود

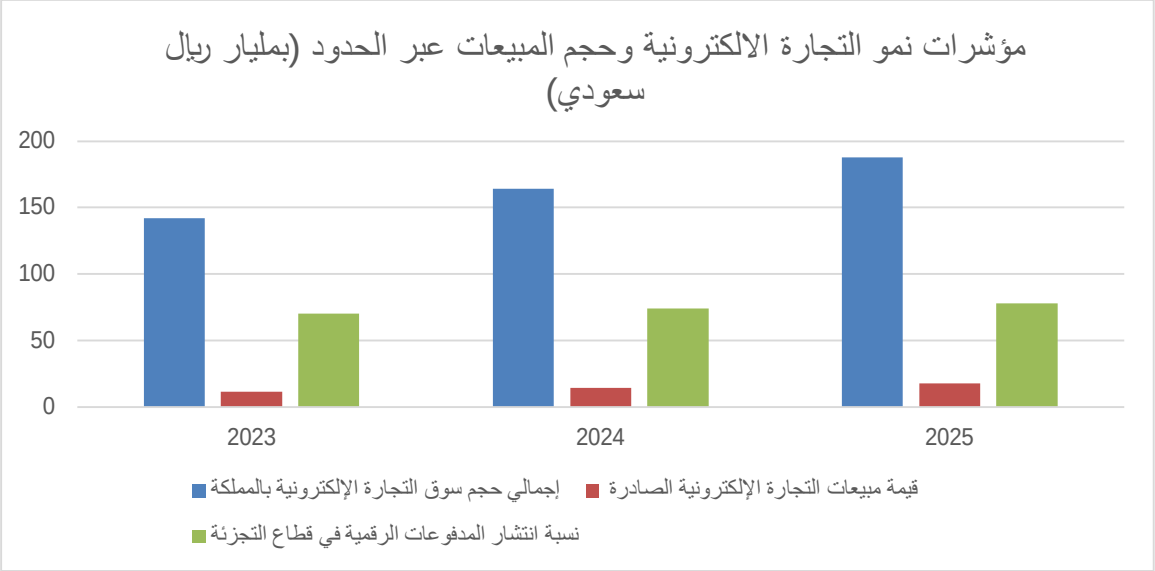
ساهمت المنصات الرقمية الوطنية والدعم الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (عبر مبادرات مثل "منصة معروف" وتسهيلات "بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة") في تمكين المنتجات والخدمات السعودية من الوصول إلى الأسواق العالمية عبر قنوات التجارة الإلكترونية.

**الجدول رقم (07):** مؤشرات نمو التجارة الالكترونية وحجم المبيعات عبر الحدود (بمليار ريال سعودي)

| المؤشر / السنة | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| **إجمالي حجم سوق التجارة الإلكترونية بالمملكة** | 142 | 164 | 188 |
| **قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية الصادرة (عبر الحدود)** | 11.5 | 14.2 | 17.8 |
| **نسبة انتشار المدفوعات الرقمية في قطاع التجزئة** | %70 | %74 | %78 |
| **عدد السجلات التجارية القائمة للتجارة الإلكترونية** | 37,000 ~ | 42,000 ~ | 49,000 ~ |

**المصدر**: هيئة الحكومة الرقمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية

**الشكل رقم (07):** رسم بياني يبين مؤشرات نمو التجارة الالكترونية وحجم المبيعات عبر الحدود (بمليار ريال سعودي)




**المصدر**: من إعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (07) مؤشرات نمو التجارة الإلكترونية وحجم المبيعات عبر الحدود في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023–2025، حيث يعكس تطورًا مستمرًا في مختلف المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي. فقد ارتفع إجمالي حجم سوق التجارة الإلكترونية من 142 مليار ﷼ سنة 2023 إلى 188 مليار ﷼ متوقعًا سنة 2025، مما يدل على توسع واضح في حجم المعاملات الرقمية داخل السوق المحلي.

كما سجلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر الحدود نموًا ملحوظًا من 11.5 إلى 17.8 مليار ﷼، وهو ما يعكس تحسن اندماج المملكة في الأسواق العالمية الرقمية. وفي السياق نفسه، ارتفعت نسبة انتشار المدفوعات الرقمية في قطاع التجزئة من 70% إلى 78%، مما يدل على تسارع التحول نحو الاقتصاد غير النقدي. كذلك، ارتفع عدد السجلات التجارية النشطة في مجال التجارة الإلكترونية من حوالي 37 ألفًا إلى نحو 49 ألف سجل، وهو ما يعكس تنامي ريادة الأعمال الرقمية ودخول مزيد من المستثمرين إلى هذا القطاع. ويؤكد الشكل البياني رقم (07) هذا الاتجاه التصاعدي العام في جميع المؤشرات، مما يعكس ديناميكية قطاع التجارة الإلكترونية ودوره المتزايد في دعم الاقتصاد الرقمي السعودي.

لقد عملت المملكة على تطوير منظومة بيئية متكاملة تخدم اللوجستيات الرقمية وتسهيل الصادرات، ويمكن إبراز هذا الأثر من خلال المؤشرات التالية[1]:

- **مؤشر الاتصال اللوجستي** :(LPI) قفزت المملكة إلى المرتبة 38 عالمياً بفضل أتمتة الإجراءات الجمركية عبر منصة "فسح" الرقمية، والتي قلصت وقت فسح الحاويات والصادرات إلى أقل من ساعتين في عام 2025 بعد أن كانت تستغرق أياماً.
- **منصة "صادرات السعودية" الرقمية** :أسهمت الأتمتة الكاملة للخدمات في زيادة عدد الشركات المصدرة المسجلة، حيث قدمت المنصة بوابات ربط إلكترونية مباشرة بين المصدرين المحليين والمشترين الدوليين، مما رفع كفاءة الصادرات غير النفطية.
- **البنية التحتية للـ5 G والألياف البصرية** :تخطت نسبة تغطية الجيل الخامس في المدن الرئيسية 85% بحلول عام 2025، مما وفر البيئة التشغيلية المستقرة لشركات البرمجيات والخدمات اللوجستية لإدارة عمليات التصدير العابرة للحدود دون انقطاع.

[1] هيئة الحكومة الرقمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية

**الفرع الثاني: أثر الرقمنة على الواردات والتكامل الاقتصادي**

لم يقتصر تأثير التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية على تعزيز الصادرات فحسب، بل امتد ليشمل تطوير منظومة الواردات وتعزيز مستويات التكامل الاقتصادي مع الأسواق الإقليمية والعالمية. فقد ساهمت الرقمنة في رفع كفاءة إدارة سلاسل الإمداد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتحسين تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

4. **أثر الرقمنة على الواردات:** اعتمدت المملكة خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الأنظمة والمنصات الرقمية التي سهلت عمليات الاستيراد وخفضت التكاليف الزمنية والإدارية المرتبطة بها، ومن أبرزها منصة "فسح"، ومنصة "نافذة"، مما ساهم في تسريع حركة البضائع وتقليل زمن الإفراج عنها.

**الجدول رقم (08):** مؤشرات رقمنة الواردات في المملكة العربية السعودية (2023-2025)

| المؤشر / السنة | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| **متوسط زمن التخليص الجمركي (ساعة)** | 12 | 06 | **أقل من 2** |
| **نسبة المعاملات الجمركية الإلكترونية** | %92 | %97 | %100 |
| **عدد المستفيدين من منصة فسح** | 50 ألف | 63 ألف | 75 ألف |
| **نسبة الوثائق الجمركية الرقمية** | %95 | %98 | %100 |

**المصدر** :هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ومنصة فسح السعودية.

وتوضح البيانات السابقة أن التحول الرقمي ساهم في خفض زمن التخليص الجمركي بشكل ملحوظ، وهو ما أدى إلى تقليل تكاليف الاستيراد ورفع كفاءة سلاسل التوريد، كما عزز من قدرة الشركات المحلية على الحصول على المدخلات الإنتاجية في الوقت المناسب، الأمر الذي انعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي والإنتاج الصناعي[1].

5. **أثر الرقمنة على التكامل الاقتصادي:** ساهمت الرقمنة في تعزيز اندماج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية،

[1] هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ومنصة فسح السعودية، للاطلاع عليه من الرابط: https://eservices.zatca.gov.sa/sites/sc/ar/pages/Home.aspx

وتحسين الربط الإلكتروني مع الأسواق الدولية. كما أسهمت الاتفاقيات الرقمية والتعاون الإقليمي في تسهيل تدفق البيانات والخدمات الرقمية عبر الحدود.

ومن أبرز مظاهر هذا التكامل:

- تعزيز الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية والموانئ والمطارات والمناطق اللوجستية .
- تطوير منصات التجارة الرقمية التي تربط الشركات السعودية بالأسواق العالمية .
- تسهيل تبادل البيانات التجارية إلكترونياً مع الشركاء التجاريين .
- دعم مبادرات الاقتصاد الرقمي ضمن إطار رؤية المملكة 2030 وبرامج التحول الوطني .
- جذب الشركات العالمية المتخصصة في التكنولوجيا والخدمات الرقمية لإنشاء مراكز إقليمية داخل المملكة .

وقد أدى ذلك إلى تحسين مكانة المملكة في مؤشرات التنافسية الرقمية وسهولة ممارسة الأعمال، مما عزز قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وزاد من مساهمتها في الاقتصاد الرقمي العالمي.

**المطلب الثالث: دور القطاعات الرقمية في الاستثمار والتنمية الاقتصادية**

أصبحت القطاعات الرقمية أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث أسهمت في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وتطوير بيئة الأعمال. كما ساعدت على خلق فرص اقتصادية جديدة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، وهو ما جعلها ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

**الفرع الأول: مساهمة الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار (خاصة الأجنبي)**

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة ارتفاعاً واضحاً في حجم الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الرقمية، وهو ما يعكس بوضوح التحول الذي تسير فيه الدولة نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتقنيات الحديثة. ولم يأتِ هذا التوجه من فراغ، بل ارتبط أساساً بما شهدته المملكة من تطوير كبير في بنيتها التحتية الرقمية، إلى جانب تحديث الأنظمة والتشريعات الاستثمارية بما يجعلها أكثر مرونة وجاذبية، خصوصاً في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، الأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية.

قد سجلت الاستثمارات الرقمية خلال الفترة 2023–2025 نمواً متصاعداً، حيث ارتفعت من 13.5 مليار دولار في عام 2023 إلى 16.8 مليار دولار في عام 2024، ثم إلى حوالي 20.4 مليار دولار في عام 2025. هذا الارتفاع التدريجي يعكس بشكل واضح زيادة ثقة المستثمرين في البيئة الرقمية السعودية، وقدرتها على استيعاب المشاريع التقنية الكبرى، إلى جانب ما توفره من فرص توسع ونمو في سوق يتميز بالتطور السريع والمنافسة المتزايدة[1].

في الاتجاه نفسه، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التقنية تطوراً ملحوظاً، إذ انتقلت من 4.1 مليار دولار في 2023 إلى 5.6 مليار دولار في 2024، لتصل إلى 7.2 مليار دولار في 2025. ويؤكد هذا النمو الدور المتزايد لرأس المال الأجنبي في دعم الاقتصاد الرقمي داخل المملكة، خاصة مع تزايد توجه الشركات العالمية نحو التمركز في السوق السعودية باعتبارها بوابة رئيسية نحو أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2].

[1] العلي محمد، **الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي في الدول العربية**، دار الفكر العربي، مصر، 2021، ص 36.

[2] الشمري عبد الله، **التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2022، ص 304.

كما يلاحظ أيضاً ارتفاع عدد الشركات التقنية الأجنبية الجديدة بشكل تدريجي، حيث انتقل من 180 شركة في 2023 إلى 240 شركة في 2024، ثم إلى 320 شركة في 2025. وهذا يعكس جاذبية السوق السعودية وقدرتها على استقطاب المزيد من الفاعلين الدوليين في قطاع التكنولوجيا، وهو ما يرتبط بالسياسات الحكومية الداعمة للتحول الرقمي وتسهيل دخول الاستثمارات النوعية[1].

أما على مستوى المراكز الإقليمية للشركات العالمية، فقد عرف هذا الجانب تطوراً لافتاً، إذ ارتفع عددها من 180 مركزاً في 2023 إلى 350 مركزاً في 2024، ثم إلى 570 مركزاً في 2025. ويُظهر هذا التحول أن المملكة لم تعد مجرد سوق استهلاكي للتقنيات، بل أصبحت موقعاً استراتيجياً لإدارة العمليات الرقمية على مستوى إقليمي، وهو ما يعزز مكانتها ضمن خريطة الاقتصاد الرقمي العالمي[2].

بناء على هذه المعطيات، يمكن القول إن نجاح المملكة في جذب الاستثمارات الرقمية يرتبط بمجموعة من العوامل المتكاملة، من أبرزها تطوير البنية التحتية، وتحديث الإطار التشريعي، وتوفير بيئة أعمال محفزة. وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز موقع المملكة كمركز إقليمي للابتكار والتقنية، ودعم مسار التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030.

**الفرع الثاني: دور القطاعات الرقمية في تراكم رأس المال ودعم التنمية**

تُعدّ القطاعات الرقمية اليوم من أهم المحركات الأساسية لتراكم رأس المال ودعم مسار التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث لم يعد دورها مقتصراً على الجانب التقني فقط، بل أصبح يمتد ليشمل التأثير المباشر في البنية الاقتصادية والإنتاجية للدولة. فقد ساهمت الرقمنة في تعزيز تكوين رأس المال الوطني من خلال توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية الرقمية، مثل مراكز البيانات وشبكات الاتصال المتقدمة، إضافة إلى دعم بيئة الابتكار وتطوير نماذج أعمال جديدة تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا.

كما لعبت هذه القطاعات دوراً محورياً في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال أتمتة العمليات وتبني الحلول الذكية، وهو ما انعكس على رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية.

[1] الحربي نورة، **دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، العدد1، المجلد2، 2023، ص47.

[2] القحطاني سعود، **الحكومة الرقمية وأثرها في تحسين بيئة الاعمال**، جامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، 2022، ص444.

وفي الوقت نفسه، ساعد انتشار الاقتصاد الرقمي على توسيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، مما أسهم في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن القطاعات التقليدية، وعلى رأسها النفط. وبرزت مجموعة من الآثار المباشرة التي تعكس هذا الدور المتنامي، من أهمها الزيادة المستمرة في الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات، وهو ما يعكس إدراك الدولة لأهمية هذا القطاع كقاعدة أساسية للنمو المستقبلي. كما ساهمت الحاضنات التكنولوجية والمسرعات الرقمية في دعم الابتكار وريادة الأعمال، الأمر الذي أدى إلى بروز جيل جديد من الشركات الناشئة في مجالات التقنية المختلفة[1].

من ناحية أخرى، كان للتحول الرقمي أثر واضح في سوق العمل، حيث ساهم في خلق فرص وظيفية جديدة في تخصصات حديثة مثل البرمجة، تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وهي وظائف تعكس طبيعة الاقتصاد المعرفي الجديد. كما ساعدت التقنيات الرقمية على رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء في الصناعة أو الخدمات أو التجارة، من خلال تحسين العمليات التشغيلية وتطوير أساليب الإدارة، أما على مستوى المؤشرات الاقتصادية، فقد شهد الاقتصاد الرقمي السعودي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2023–2025. إذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 14% في عام 2023 إلى 15.7% في عام 2024، ثم إلى 17.2% في عام 2025، وهو ما يعكس تزايد أهمية هذا القطاع في الهيكل الاقتصادي الوطني. كما ارتفع عدد الوظائف الرقمية من 340 ألف وظيفة إلى 390 ألفاً، ثم إلى 450 ألف وظيفة خلال نفس الفترة، مما يدل على قدرته على امتصاص جزء مهم من الطلب المتزايد على سوق العمل[2].

في السياق ذاته، شهد الإنفاق على البنية التحتية الرقمية ارتفاعاً تدريجياً، حيث انتقل من 9.5 مليار دولار في 2023 إلى 11.7 مليار دولار في 2024، ثم إلى 14.2 مليار دولار في 2025، وهو ما يؤكد استمرار الاستثمار في هذا المجال باعتباره ركيزة أساسية للتنمية المستقبلية. كما ارتفع عدد الشركات الناشئة التقنية من 1,600 شركة إلى 1,900 ثم إلى 2,300 شركة، مما يعكس حيوية بيئة ريادة الأعمال الرقمية في المملكة[3].

---

[1] عادل بن محمد العتيبي، **أثر آليات التحول الرقمي في الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للمؤسسات غير النفطية في ضوء رؤية المملكة 2030**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 35، العدد1،2023، ص ص 45-48.

[2] الهيئة العامة للإحصاء، **النشرة الإحصائية السنوية لمؤشرات التحول الرقمي والاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، 2025**، ص11.

[3] عادل بن محمد العتيبي، المرجع السابق، ص 48.

بناءً على هذه المؤشرات، يمكن القول إن القطاعات الرقمية أصبحت تمثل رافداً رئيسياً للتنمية الاقتصادية في المملكة، من خلال مساهمتها في رفع معدلات النمو، وتحسين الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز قدرته التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي. كما أن استمرار دعم هذا القطاع والاستثمار فيه يُعدّ خياراً استراتيجياً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ مكانة المملكة كمركز رقمي عالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

**خلاصة الفصل**

خلص هذا الفصل إلى أن القطاعات الرقمية أصبحت من أهم الآليات الحديثة لتحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال مساهمتها في تطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وقد أظهرت تجربة المملكة العربية السعودية نجاح السياسات الرقمية في دعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، عبر تطوير البنية التحتية الرقمية وتشجيع الاستثمار والتكنولوجيا الحديثة.

كما بينت الدراسة أن الاقتصاد الرقمي ساهم في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنشيط التجارة الخارجية، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة، مما يعزز قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية. وعليه، أصبحت الرقمنة ركيزة أساسية لدعم التنافسية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي في المدى الطويل.


خـاتـمة

## خـــاتمة

أصبحت الرقمنة في الوقت الراهن من أهم التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد تقتصر على كونها وسيلة تقنية لتسهيل المعاملات وتحسين الخدمات، بل تحولت إلى عامل استراتيجي مؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقد فرضت الثورة الرقمية على الدول ضرورة إعادة النظر في نماذجها التنموية التقليدية، والتوجه نحو بناء اقتصادات قائمة على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز القدرة التنافسية في بيئة عالمية تتسم بالتغير المستمر والتطور السريع.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاعات الرقمية في تحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال الوقوف على مختلف الأبعاد النظرية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والتنويع الاقتصادي، وتحليل التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، مع التركيز على التجربة السعودية باعتبارها من أبرز التجارب العربية التي اعتمدت الرقمنة كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

**نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة إلى أن القطاعات الرقمية أصبحت تمثل أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية الحديثة، حيث ساهمت في تطوير بيئة الأعمال وتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاجية وتعزيز الابتكار. كما أظهرت النتائج أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل أساساً ضرورياً لنجاح التحول الرقمي وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما بينت الدراسة أن التجارب الدولية الناجحة، وعلى رأسها تجربة المملكة العربية السعودية، أثبتت أن الرقمنة يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، خاصة النفط. فقد تمكنت هذه الدول من تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير الاقتصاد الرقمي، ودعم التجارة الإلكترونية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في المجالات التقنية والتكنولوجية.

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، أظهرت الدراسة أن رؤية 2030 شكلت إطاراً استراتيجياً شاملاً لدعم التحول الرقمي وتعزيز مساهمة القطاعات الرقمية في الاقتصاد الوطني. وقد انعكس ذلك من خلال النمو

المتزايد لمساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، والتوسع الملحوظ في التجارة الإلكترونية، وتحسن مؤشرات الحكومة الرقمية، وارتفاع حجم الاستثمارات التقنية، إضافة إلى تعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات والشركات العالمية العاملة في مجال التكنولوجيا والابتكار.

كما كشفت الدراسة أن القطاعات الرقمية ساهمت بشكل مباشر في تطوير التجارة الخارجية من خلال تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وتحسين الخدمات اللوجستية والجمركية، فضلاً عن تعزيز التكامل الاقتصادي مع الأسواق العالمية عبر المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية. كذلك أسهمت هذه القطاعات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراكم رأس المال الوطني وخلق فرص عمل جديدة في المجالات التقنية والمعرفية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مسار التنمية الاقتصادية الشاملة.

من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها، يتضح وجود علاقة وثيقة بين تطور القطاعات الرقمية ومستوى التنوع الاقتصادي، حيث تؤدي الرقمنة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما تؤكد النتائج أن نجاح التحول الرقمي يتطلب توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة، وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، إلى جانب مواصلة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

رغم التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في هذا المجال، فإن تحقيق الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي ما يزال يواجه بعض التحديات المرتبطة بسرعة التطور التكنولوجي، ومتطلبات الأمن السيبراني، والحاجة إلى تأهيل الموارد البشرية الوطنية، وتعزيز القدرات الابتكارية المحلية. الأمر الذي يستدعي مواصلة الجهود الحكومية والمؤسسية لتطوير السياسات الرقمية وضمان استدامة التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

**اختبار الفرضيات**

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي تناولت دور القطاعات الرقمية في تعزيز التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، ومن خلال تحليل المؤشرات المرتبطة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، تبين وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاعات الرقمية وتعزيز التنوع الاقتصادي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى التي تنص على زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي الى رفع مساهمات القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية فقد أظهرت النتائج

أن التوسع في القطاعات الرقمية ساهم في دعم النمو الاقتصادي وزيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي يدعم صحتها.

كما بينت النتائج التطور الملحوظ الذي عرفته التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية في المملكة العربية السعودية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على إسهام التحول الرقمي في تطوير التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

كما أظهرت الدراسة أن القطاعات الرقمية ساهمت في تعزيز تنافسية القطاعات غير النفطية واستقطاب الاستثمارات التقنية وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، مما يدعم الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على مساهمة الاقتصاد الرقمي في جدب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**توصيات الدراسة**

- من خلال دراستنا لرؤية السعودية 2030 وتوسعها في انتشار الخدمات الالكترونية فقد أصبحت من أكثر الدول اتصالا على مستوى العالم.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية لا ستعاب الطلب المتزايد لخدمات السحابية والتطبيقات الذكية.
- توسيع استثمارات القطاع الخاص وثقافة الابتكار ما عزز مكانتها في سوق التكنولوجيا.

**الأفاق المستقبلية**

يمكننا إبراز القطاعات الرقمية كرافعة أساسية تساهم في إحداث اقلاع اقتصادي حقيقي من خلال:

- أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة.
- نمو التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية.
- دور القطاعات الرقمية في تعزيز التكنولوجيا المالية.
- دراسة مقارنة حول القطاعات الرقمية والتنوع الاقتصادي بين دولة الجزائر مع دولة عربية أخرى.



# قائمة المصادر والمراجع

## 1. المراجع باللغة العربية

### أ. الكتب


- أحمد ماهر، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.
- حسن أحمد، إدارة البيانات الضخمة، دار اليازوري، عمان، الأردن،2021.
- حسن علي، الاقتصاد الرقمي، المفاهيم والتطبيقات، دار المسرة، عمان، الأردن، 2019.
- الخضيري محسن، الاقتصاد الرقمي، دار الفكر الجامعي، مصر،2018.
- الشمري عبد الله، التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2022.
- عبد الرحمان توفيق، إدارة تكنولوجيا المعلومات، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2018.
- عبد الرحمن خالد، الأمن السيبراني وحماية المعلومات، دار التعليم الجامعي، الرياض، 2022.
- عبد الرزاق بن حبيب، التحول الرقمي والاقتصاد المعرفي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2022.
- عبد الكريم قندوز، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، التحديات والفرص، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن ، 2021.
- عبد الله محمد، نظم المعلومات الإدارية الحديثة، دار المسيرة، الأردن، 2020.
- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الرقمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2020.
- العلي محمد، الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي في الدول العربية، دار الفكر العربي، مصر، 2021.
- القحطاني سعود، الحكومة الرقمية وأثرها في تحسين بيئة الاعمال، جامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، 2022.
- محمد عبد الفتاح الصريفي، نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 2019.


### ب. الأطروحات


- بن عبد الرحمان محمد، التحول الرقمي وأثره على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2022.
- عبد الله محمد، التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020.

- العنزي نورة، الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز ريادة الأعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، 2023.

### ج. المجلات والدراسات

- بن يوب لطيفة، تنويع الاقتصاد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 05 العدد 02، ، مصر، 2024.
- تقرير خاص بمؤشر التنوع الاقتصادي العالمي، مجلة الاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2025.
- الحربي نورة، دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، العدد1، المجلد،2، 2023.
- خالد السبيعي، الاقتصاد الرقمي ودوره في دعم رؤية المملكة 2030، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 35، العدد 2، 2021.
- خرافي خديجة ، بن يوب لطيفة، تنويع القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2024.
- عادل بن محمد العتيبي، أثر آليات التحول الرقمي في الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للمؤسسات غير النفطية في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 35، العدد1 ، 2023.
- هاشم عزيزة عبد الخالق، التنوع الاقتصادي وأثره على البطالة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 03، العدد 02، 2025.
- هلال جنان، التنوع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 12، 2025.

### د. المحاضرات والملتقيات

- الاتحاد الدولي للاتصالات، محاضرة في علم الاتصال، الملتقى الوطني للعلوم والاتصال، 2022.

### 2. المراجع باللغة الأجنبية

- Alghamdi, A. et al., “Digital Transformation in Saudi Arabia: Opportunities and Challenges”, International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol.11, No.12, 2020.

- Alkorbi, S. & Alrwais, O An Empirical Case Study of Digital Government Transformation in Saudi Arabia. Information Journal. 2025.
- Al-Mushayt, O.S. et al Electronic-government in Saudi Arabia: A positive revolution in the peninsula. arXiv. 2012.
- Calvino, F., Criscuolo, C., Marcolin, L., & Squicciarini, M. A taxonomy of digital intensive sectors. OECD Science, Technology and Industry Working Papers, 2018/14. OECD Publishing, Paris.2018
- ENISA. Threat Landscape Report. European Union Agency for Cybersecurity. 2022.
- Gartner, Information Technology Score for Digital Business, Data-Driven Decisions Architecture, 2021.
- Handbook on Measuring Digital Economy Statistics. United Nations. World Bank.2023
- ITU. Facts and Figures Measuring Digital Development. International Telecommunication Union. 2023.
- Johnson, E, Artificial Intelligence and Digital Innovation, PhD Thesis, University of Cambridge, 2022.
- Makki, A.A. & Alqahtani, A.Y. Modeling barriers surrounding digital government implementation in Saudi Arabia. Sustainability. 2022
- McKinsey & Company , Unlocking success in digital transformations, 2018, https://www.mckinsey.com/capabilities/people-and-organizational performance/our-insights/unlocking-success-in-digital-transformations
- OECD, Digital Transformation and Productivity Report, 2022.
- OECD, Digital Transformation and Productivity Report, 2022.
- Saudi Arabia Economic Update: Digital Transformation and Growth. Washington, D.C.
- Smith, J. Digital Economy and Structural Transformation, PhD Thesis, University of Oxford.2012.
- UNCTAD. Digital Economy Report 2021. United Nations Conference on Trade and Development, 2021.
- World Bank , Digital Economy Development Report.,2020.
- World Bank , Digital Economy Development Report.,2020.
- World Bank. Digital Development Overview. Washington, DC. 2022 .

- World Economic Forum The Future of Jobs Report 2023.

### 3. المواقع الالكترونية

- https://www.stats.gov.sa/ar/
- إستراتيجية سدايا المنشورة عبر المنصة الوطنية الموحدة وبوابة حوكمة البيانات الحكومية الرسمية، مستهدفات 2030.
- الإسكواESCWA) ، الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، الأردن،2020.
- البنك الدولي، تقرير التنمية الرقمية، 2021.
- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم: العائد الرقمي، 2016.
- التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الاتصالات السعودية بعنوانSaudi Arabia - Digital Economy ، 2025، الرابط للاطلاع عليه- https://www.trade.gov/country-commercial : guides/saudi-arabia-digital-economy
- تقرير البنك الدولي الشامل"Digital Progress and Trends Report" ، 2023. للاطلاع عليه من الرابط- https://www.worldbank.org/en/publication/digital-progress-and-trends : report
- تقرير بحثي مشترك بين معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومؤسسة ديلويت (MIT Sloan Management Review & Deloitte)بعنوان2018 ."Coming of Age Digitally" ، ص 12، للاطلاع عليه من الرابط- https://sloanreview.mit.edu/projects/coming-of-age : digitally/
- رؤية السعودية 2030، برنامج التحول الوطني، الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2021-2025، المملكة العربية السعودية، ص: 05 /https://www.vision2030.gov.sa/ar
- السياسات والتشريعات الرقمية المنشورة بالمنصة الوطنية الموحدة، وتقرير البنك الدولي للشراكة الرقمنية بالتعاون مع المملكة، 2025، الرابط للاطلاع عليه- https://my.gov.sa/ar/content/digital : strategy
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية الأمم المتحدة، 2021.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، مصر، 2019.

- الموقع الرسمي لرؤية السعودية 2030 ، برنامج التحول الوطني، الموقع الرسمي https://www.vision2030.gov.sa/
- موقع الهيئة العامة للإحصاء، موقع حكومي مسجل لدى هيئة الحكومة الرقمية 2025، https://www.stats.gov.sa/ar/
- هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية ..(CST) تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية. الرياض: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.2023 /https://www.cst.gov.sa
- هيئة الحكومة الرقمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية للاطلاع عليه من الرابط https://saudipedia.com/
- هيئة الحكومة الرقمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية للاطلاع عليه من الرابط https://saudipedia.com/
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ومنصة فسح السعودية، للاطلاع عليه من الرابط : https://eservices.zatca.gov.sa/sites/sc/ar/pages/Home.aspx
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2022 /https://arab-digital-economy.org
- الهيئة العامة للإحصاء السعودية، الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية. الرياض.2023
- الهيئة العامة للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية لمؤشرات التحول الرقمي والاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، 2025.